

**الفصل الأول**  
**الإطار النظري لمجتمع المعرفة**  
**مفاهيم وإشكالات**



# الإطار النظري لمجتمع المعرفة مفاهيم وإشكالات



## تمهيد

## المنطلقات والأسس: ثلاثية المعرفة والتنمية والحرية

يُقدم هذا الفصل إطاراً نظرياً عاماً لمجتمع المعرفة انطلاقاً من أربعة محاور كبرى تشدها هواجس وأسئلة إقامة مجتمع المعرفة ضمن المشروع الشامل للنهضة العربية. وتدرج المحاور ليُقدم أولها الأسس والمنطلقات الموجهة لمعطيات مجتمع المعرفة، ويقدم المحور الثاني البناء المفاهيمي للخطابات التي حاولت إلقاء الضوء على التحولات التي عرفتها المجتمعات المعاصرة بعد ثورة المعلومات. وقد عملنا في هذا المحور على تركيب تعريف إجرائي لمجتمع المعرفة في الوطن العربي، بناءً على الجهد المبذول في فصول التقرير. كما حاولنا في المحور الثالث تركيب النواظم المرجعية التي وجهت وتوجه خطاب المعرفة في العالم المعاصر، للتعرف على الأبعاد والخيارات التي تقف وراء التقارير الصادرة حول مجتمع المعرفة. أما المحور الرابع، فقد اتجه لمعاينة بعض الإشكالات التي يطرحها التطور المعلوماتي والمعرفي في المجتمع المعاصر، وذلك لتصورنا بأن التفكير في هذه الإشكالات يؤطر المساعي الهادفة إلى تجاوز الفجوات المعرفية في الوطن العربي وتحقيق مطلب التنمية الإنسانية الشاملة.

وإذا كانت فصول التقرير اللاحقة سترصد الأبعاد الكمية والنوعية لأهم مرتكزات المعرفة، فإن مهمة هذا الفصل تتحدد في البناء النظري للأداء المعرفي العربي إضافة إلى تركيبه لجوانب من المرجعيات الفكرية المؤطرة له، بهدف منحها الدلالات النظرية المساعدة في عمليات امتلاك مفاتيح مجتمع المعرفة، مما يساعد في تطوير المجال المعرفي العربي، ويدعم مبدأ التواصل الإيجابي مع مكاسب المعرفة في عصرنا.

منطلقان اثنان يشكلان رافعتين مركزيتين في تقرير المعرفة العربي ويوجهان مختلف فصوله، سواء منها هذا الفصل الذي يتناول بالبحث المفاهيم والمرجعيات والإشكالات أو الفصل الثاني الذي يخوض في البيئة التمكينية، وكذلك باقي الفصول التي اعتنت بأهم مرتكزات وتجليات مجتمع المعرفة. ويتحدد المنطلق الأول، في تصورنا، من العلاقة التي تُفترض بين ثلاثية المعرفة والتنمية والحرية. فعندما نتحدث عن علاقة التنمية الإنسانية بالمعرفة، نكون قد استحضرننا الجانب الغائي الذي يجعل المعرفة في خدمة التنمية. وعندما نتحدث عن الحرية نكون بصد التفكير في الأطر الاجتماعية والسياسية المساعدة في عملية العناية بالمعرفة والإبداع بحكم التفاعل الخلاق القائم بين توسيع فضاءات الحرية وبناء المعرفة.

أما المنطلق الثاني، فترسمه العلاقة بين مطلب التنمية وبناء مجتمع المعرفة، حيث أصبح من المؤكد اليوم أن تجليات المعرفة اتجهت لتفعيل الجهود التنموية المجتمعية، بما فيها الجهود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الرامية إلى مغالبة النواقص التي تحد من إمكانية توسيع وتعميم الرفاه البشري.

إن المعرفة حق إنساني، وهي طريق يروم تذليل العديد من الصعوبات والعقبات التي تعترض طريق الإنسان، إضافة إلى أنها تشكل اليوم ضرورة تنموية بالغة الأهمية. وتؤكد معطيات الحاضر في البلدان التي بلغت عتبات متقدمة في مجال امتلاك وحياسة المعرفة وتقنياتها أن التوظيف الناجع لمنتوج المعرفة، في جميع مجالات النشاط الاقتصادي

المعرفة والتنمية  
والحرية؛ ثلاثية  
متكاملة

إن المعرفة حق

إنساني، وهي طريق

يروم تذليل العديد

من الصعوبات

والعقبات التي

تعترض طريق

الإنسان، إضافة إلى

أنها تشكل اليوم

ضرورة تنموية

بالغة الأهمية

## مفهوم المعرفة

يتسع مفهوم المعرفة المعتمد في التقرير ليشتمل على مجمل المخزون المعرفي والثقافي من منظور كون المعرفة تعدّ ناظماً رئيسياً لمجمل النشاطات الإنسانية التتموية، إنها ترمي إلى توسيع خيارات وفرص تقدم الإنسان العربي وتحقيق حريته وعيشه الكريم. وبذلك

تصبح المعرفة - اكتساباً وإنتاجاً وتوطيئاً وتوظيفاً - أداة وغاية للمجتمع ككل، تصل إلى مختلف الشرائح على قدر المساواة، وبالنسبة لجميع المجالات المعرفية بما في ذلك العلمية والفنية والثقافية والتراثية والخبرات المجتمعية المتراكمة.

الإجرائي الذي يقف وراء تكون المفاهيم، وذلك من أجل تحقيق حدّ أدنى من التوافق حول الدلالة المرسومة للمفهوم في الخطاب المعرفي المعاصر.

## من المعرفة إلى مجتمع المعرفة

## تطور المفهوم في التراث العربي

تستخدم مفردة "معرفة" في الموروث اللغوي والثقافي العربيين، في عدة أوجه، وتحيل إلى أكثر من دلالة. فالمعرفة هي نقيض الجهل، حيث يطلق اسم "العارف" على من يُتقن عملاً يقوم به. وعندما تبلورت اختصاصات معرفية عديدة في الفكر العربي الإسلامي في العصور الوسطى، أصبح العارف (مُحصّل المعرفة وحاملها) يشير إلى المختص في دقائق المعلومات في مجال معرفي بعينه.

يستوعب الاستعمال العربي لمفردة "المعرفة" بعداً قيمياً إيجابياً، بحكم أن نقيضها (الجهل) حامل لقيمة سلبية (سعيد يقطين، أ، ورقة خلفية للتقرير). ويركب معجم "العين"، على سبيل المثال، مجموع الدلالات التي تشير إليها مادة (ع.ر.ف) وما طرأ عليها من تغير جراء علامات شكّلها أو اشتقاقها (الخليل بن أحمد الفراهيدي، 2002). فالمعرفة تعني الظهور والكشف عن المستور. والمعروف هو "الواضح النظر"، حيث تستوعب كلمة "النظر" الرؤية والمعانية، كما تستوعب الفكرة. وفي هذا السياق، تفيد مفردة المعرفة الانتقال من وضع إلى آخر، أي الانتقال من الجهل إلى العلم.

وفي تطور لاحق، اغتنت اللغة العربية بتفاعلها مع منتج الفكر الإسلامي، الذي يعكس كثيراً من أوجه المشاقفة الحاصلة في أزمنة تنوع وازدهار الثقافة الإسلامية. وتقدم بعض المعاجم المختصة ما يبرز نوعيات التحول الذي طرأ على معاني مفردة المعرفة. ففي معجم "التعريفات" للجرجاني ما يوضح أن المعرفة هي "ما وُضِعَ ليبدل على شيء بعينه"، أي أنها "إدراك الشيء على ما هو عليه". والتحول في المعنى يتمثل في النزوع نحو دلالة الكلمة في مجال معرفي محدد، مثل النحو والفقه والمنطق والتصوف، حيث بدأت تتم عمليات التمييز بين المعرفة والعلم وبين العارف والعالم (الجرجاني، 1985).

والاجتماعي، يساهم بفعالية في توسيع خيارات الإنسان، وفي تحقيق المزيد من التحرر من أجل تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة.

ويجدر التأكيد هنا على أن التلازم والترابط بين المعرفة والتنمية لا ينبغي أن يفهم في إطار أي نوع من الحتمية الميكانيكية، بل ينبغي أن يتم استيعابه في إطار الجدل التاريخي الذي يقيم تفاعلات متشابكة بين هذه الأسس، ليتم تركيب تجليات وأقطاب مجتمع المعرفة انطلاقاً منها. وذلك ما ستكشف عنه بوضوح محاور هذا الفصل.

## بناء المفاهيم

تنتمي المفاهيم السائدة في أدبيات عصر المعلومات إلى فئتين: فئة المفاهيم المركزية التي تؤسس لفضاء هذا العصر؛ وهي ما تزال في طور التشكل والنضج النظريين، وفئة المفاهيم الوسيطة التي تُدرج في باب إنتاج وإعادة إنتاج الخطاب حول المعرفة. وقد بلورت جهود المهتمين بمجتمع المعرفة مجموعة من المفاهيم الرامية إلى الإمساك بالتحول الحاصل في عوالم المعرفة الجديدة. لكن هذه المفاهيم لا تتمتع بالوضوح اللازم، وتتقاطع فيها الدلالات المختلفة، مما يؤدي إلى توسيع درجة الالتباس وتعميق الفجوة في عصر يحمل مكاسب في المعرفة لا يمكن الاستغناء عنها. وزاد من صعوبة المضردات جدتها وسرعة إيقاعها، لأن عمر معظمها لا يتعدى أربعة عقود ولم يتجاوز زمن تداولها ثلاثة عقود بعد، مما يفقدها التشعب المعرفي<sup>1</sup>، حيث يغلب عليها الطابع الإجرائي ويصبح موضوع الاتفاق حول حدودها أمراً صعباً.

من هنا، فإن الهدف من البناء المفاهيمي في عملنا يتمثل في البحث عن حدود التشعب المعرفي، والوقوف، في الآن نفسه، على البعد

## تنتمي المفاهيم

## السائدة في أدبيات

## عصر المعلومات

## إلى فئتين: فئة

## المفاهيم المركزية

## التي تؤسس لفضاء

## هذا العصر، وهي

## ما تزال في طور

## التشكل والنضج

## النظريين؛ وفئة

## المفاهيم الوسيطة

## التي تُدرج في باب

## إنتاج وإعادة إنتاج

## الخطاب حول

## المعرفة

## المعرفة في اصطلاحات الفنون

تحصل لمن انكشف له شيء من أمور الغيب حتى استدل على الله تعالى بالآيات الظاهرة والغائبة (...). وإما شهودية ضرورية، وهو الاستدلال بناصب الآيات على الآيات، وهي درجة الصديقين وهم أصحاب المشاهدة.. قال بعض المشايخ: "رأيت الله قبل كل شيء وهو عرفان الإيمان والإحسان، فعرفوا كل شيء به لا أنهم عرفوه بشيء.. إن المعرفة أخص من العلم لأنها تطلق على معنيين، كل منهما نوع من العلم: أحدهما العلم بأمر باطن يستدل عليه بأثر ظاهر، كما توسمت شخصا فعلمت باطن أمره بعلامة ظاهرة منه... وثانيهما العلم بمشهود سبق به عهد... فالأول غائب، والثاني شاهد... قال الواسطي: المعرفة ما شاهدته حسا والعلم ما شاهدته خبراً، أي بخبر الأنبياء عليهم السلام... ومنها ما هو مصطلح النحاة، وهي اسمٌ وُضِعَ لشيء بعينه. وقيل اسمٌ وُضِعَ ليُستعمل في شيء بعينه ويقابلها النكرة... إن المعرفة يقصد بها شيء معين عند السامع من حيث هو معين، كأنه إشارة إليه بذلك الاعتبار. وأما النكرة فيقصد بها النقات على الذهن المعين من حيث ذاته ولا يلاحظ فيها تعيينه وإن كان معيناً في نفسه. لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرق جلي .

نقرأ في مصنف التهانوي، "كشف اصطلاحات الفنون" ما يلي: "المعرفة تطلق على معان: منها العلم، بمعنى الإدراك مطلقاً، تصوراً كان أو تصديقاً. ولهذا قيل: كل معرفة وعلم فإما تصور أو تصديق. ومنها التصور، كما سبق، وعلى هذا يسمى التصديق علماً كما مرّ أيضاً. ومنها إدراك البسيط كان تصوراً للماهية أو تصديقاً بأحوالها، وإدراك المركب سواء كان تصوراً أو تصديقاً، (...). فبين المعرفة والعلم تباين بهذا المعنى، وكلاهما أخص من العلم بمعنى الإدراك مطلقاً، وكذا الحال في المعنى الثاني للمعرفة والعلم. وبهذا الاعتبار يقال: عرف الله دون علمته (...). يقال: "الله تعالى عالم، ولا يقال عارف"، إذ ليس إدراكه تعالى استدلالياً ولا مسبوقة بالعدم ولا قابلاً للذهول. والنسبة بين المعرفة والعلم بهذين المعنيين هي العموم مطلقاً. ومنها ما هو مصطلح الصوفية (...): المعرفة، لغةً، العلم، وعرفاً، العلم الذي تقدمه نكرة. وفي عبارة الصوفية، العلم الذي لا يقبل الشك إذا كان المعلوم ذات الله تعالى وصفاته. ثم المعرفة إما استدلالية، وهو الاستدلال بالآيات على خالقها لأن منهم من يرى الأشياء فيراه بالأشياء، وهذه المعرفة على التحقيق إنما

المصدر: التهانوي. كشف اصطلاحات الفنون. دار صادر بيروت ج 3 ص 994

## نقلت الثورة المعرفية

## في نهاية القرن

## العشرين المجتمع

## الإنساني إلى

## عتبة عصر جديد،

## أصبحت فيه المعرفة

## محصلة مزج بين

## تقانات عالية،

## وخبرة إنسانية

## متطورة

الرمزي والبحث العقلي ومختلف الخطابات. وسمي أهل المعرفة بالصفوة أو النخبة، أي القلة الحاملة لكفاءات استثنائية في النظر والتأمل. إلا أن الثورة المعرفية التي حصلت في نهاية القرن العشرين، وخاصة في مجال تقانات المعلومات، نقلت المجتمع الإنساني إلى عتبة عصر جديد، أصبحت فيه المعرفة محصلة مزج بين تقانات عالية، وخبرة إنسانية متطورة. وتولد عن ذلك انقلاب في كثافة ووفرة المعرفة، وفي توسع الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والترفيهية الجديدة التي توفرها مجالات وعوالم الإنتاج المتنوعة الصانعة لمجتمع المعرفة.

## تداخل المفاهيم وتقاطعها

يرد مفهوم مجتمع المعرفة في الاستعمالات المعاصرة مرادفاً لمجموعة من الكلمات التي لا يمكن الحديث عن تكافؤها النظري أو الوظيفي، بل إنه يشير إلى صعوبات عديدة يتداخل فيها منطقتي التسمية بالآيات التأويل المتنوعة. إن ارتباط مجتمع المعرفة بمفاهيم واسعة الانتشار، كمجتمع المعلومات والاقتصاد المعرفي والمجتمع الشبكي والمجتمع الرقمي ومجتمع المعلومات ومجتمع التكنولوجيا، لا يجعلنا أمام شيء واحد. كما أن الانشطار الذي توحى به المرادفات، يعكس غياب عملية

وظلت كلمة "المعرفة" حاملة لدلالاتها القديمة الواردة في معاجم اللغة إلى حدود القرن العشرين، حيث اتسعت بعد ذلك في ضوء عمليات المثاقفة الثانية، التي عرفها الفكر العربي مع تيارات الفكر الأوروبي الحديث في عصر النهضة العربية. فأصبحت الكلمة تحيل إلى الإنتاج العقلي والفلسفي والبحث في مختلف العلوم والنظريات. غير أن هذه المفاهيم تطورت في العقدين الأخيرين تحت تأثير العديد من التغيرات والمستجدات في أسس المعرفة وقواعدها، بما في ذلك الأسس الفلسفية والعلمية والثقافية، وانتقالها من الاقتصاد على النخب إلى كونها أصبحت حقا لجميع أفراد المجتمع ومتطلباً للتنمية الإنسانية: علاوة على توافر الآليات والسبل التي تتيح للمعرفة القيام بهذه الأدوار، كما هو الحال في ثورات تقنية المعلومات. ففي إطار التحولات السائدة في عصر المعرفة بامتياز، بدأت تتم عملية تغير جذري في الدلالة، ومُنحت مرادفات ومعان جديدة ومختلفة عن دلالاتها الواردة في الموروث الثقافي العربي، مما يشير إلى حدوث تطور واضح ربما يرقى إلى حد الاختلاف بين مفردة المعرفة في الموروث العربي الإسلامي، والدلالات التي يحملها اليوم المفهوم المركب لـ "مجتمع المعرفة".

لقد استعملت مفردة المعرفة في الموروث اللغوي والفكري العربي لتشير إلى المحصول

## المعرفة لغويا

عندما نتأمل جيدا دلالات كلمة المعرفة ومشتقاتها وتحولاتها الصرفية والمورفولوجية نجدها تعني: الظهور والكشف عن المخبوء أو المستور: فالعريف، سواء كان ريجا أو رائحة، أو فعلا طيبا من الكرم والجود، أو عضوا بارزا (عُرف الفرس...) أو فضاءً مكشوفاً (عُرفات)، أو فعلا مثل الصبر دالا على بروز شيء وظهوره وانتشاره حتى غدا واضحا للعيان. ونجد المعنى نفسه في المعارف: أي الوجوه المألوفة، والعريف: سيد القوم باعتباره الأبرز بينهم.

- الانتقال من وضع إلى آخر: هذا المعنى الدال على الظهور سنجدّه يتحول للدلالة على الانتقال من "الجهل" إلى "العلم" بالشيء أو من "النكر أو الإنكار" إلى المعرفة والعرفان: فالذي يعترف أو يستعترف أو يُعَرَّف الشيء ينتقل من كتمان السر أو التكرُّر إلى الإقرار بالذنب أو الكشف عن ذاته، فيجعل الآخر متعرفاً عليه، عالماً به.

من خلال هذين الحقلين الدلاليين: الظهور والانتقال من الجهل إلى العلم

المصدر: سعيد يقطين، "من المعرفة إلى مجتمع المعرفة"، ورقة خلفية للتقرير.

الفضاء المعرفي الجديد، ليحتل مكانه المهندس الإعلامي والتقني المتخصص، فإن الاقتصاديين يرون أن اقتصاد المعرفة يعبر عن التحولات الكبرى في العصر، ويدرجون المفهوم في سياق حديثهم عن معالم اقتصادات ما بعد المجتمع الصناعي. بالمقابل، يلجأ علماء الاجتماع لتأطير مجتمع المعرفة ضمن مواصفات عصر ما بعد الحداثة، حيث تشكل الملامح الكبرى لهذا المجتمع في إطار منظومة جديدة من التصورات والابتكارات التقنية الدقيقة، المولدة لعالم مُركَّب.

بناء على ما سبق، نتبين الاختلاف الكبير بين مفردة المعرفة في الموروث اللغوي العربي ومفهوم المعرفة في مجتمع المعرفة المعاصر. وربما لا توجد أيضا علاقة بين المعرفة في مجتمع المعرفة ونظرية المعرفة في تاريخ الفلسفة. فالعالم يقف اليوم أمام دلالات جديدة تسندها ثورة المعلومات وتقنيات الاتصال والهندسة الوراثية، إلى جانب الرياضيات وعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد واللغة. وهذا الأمر لا علاقة له بالنظرة التي تكتفي بتسليح المعرفة، مُعَفِّلةً تُعَقِّدُ دلالتها المركبة.

وقبل بنائنا لتعريف إجرائي منسجم مع تصورنا لمكونات تقرير المعرفة، سنحاول تجاوز الارتباك الحاصل في دلالة التسمية باختزال المسألة في أقطاب كبرى تساعدنا على الاقتراب بصورة أفضل من موضوعنا. ذلك أن التداخل والاختلاط الحاصلين في دلالة مفهوم مجتمع المعرفة اليوم يدفعان إلى بناء مخرج يقدم التفكير في الموضوع ويسعفنا في التواصل مع منجزات عصرنا.

### أقطاب مجتمع المعرفة: ثلاثية المجتمع والاقتصاد والتكنولوجيا

نتطلق هنا من اعتبار أن مفاهيم المعرفة ومجتمع المعرفة ما تزال، كما بينّا، في طور التشكل وهي تعرف في مطلع الألفية الجديدة لحظة من لحظات الاستواء التي تعرفها المفاهيم عادةً أثناء صيرورة تولدها، أو انتقالها من مجال معرفي إلى آخر. ويستدعي ذلك التزام الحذر في إطلاقها واستعمالها، من أجل تحقيق التواصل والحوار المنتجين بشأن محتواها. إلا أن تنوع المرادفات يظهر وجود ثلاثة حدود كبرى متقاطعة في صلب المفهوم، وهي التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع، حيث

"التشعب المعرفي" للمفهوم المركزي، لنجد أنفسنا أمام مفاهيم تتشأ جنبا إلى جنب بدلالات تحمل في أغلبها إحياءات تربطها صلة ما بمفهوم مجتمع المعرفة.

تختلف إحياءات مفردة "المعرفة" في مجتمع المعرفة عن دلالاتها في اقتصاد المعرفة، وفي تقانات المعلومات. كما أن مفردة المعلومات لا تكافئ مفردة المعرفة نظريا، ففي المعرفة ما يتجاوز الحصر الكمي للمعلومات والبيانات، وفي المعلومات ما يقع في قعر مفهوم المعرفة، عندما تتم عمليات ردها إلى كمّ المعارف المستوعبة في الانفجار المعلوماتي الذي يصنع الملامح الكبرى في المشهد المعرفي الإنساني في صورته الجديدة التي تؤسس اليوم لعالم جديد ومجتمع جديد.

قد لا تكفي صعوبة التسميات وعدم تكافؤ المرادفات لمعاينة ما نحن بصدد بنائه، فمرجعيات الباحثين في ميادين تخصصهم تتحكم بدورها في بناء التسميات. وإذا كان المهندسون يرون أنهم وراء إبداع التكنولوجيا الذكية، التي أزاحت المنقف التقليدي من

ما تزال مفاهيم

المعرفة ومجتمع

المعرفة في طور

التشكل، وهي تعرف

في مطلع الألفية

الجديدة لحظة من

لحظات الاستواء

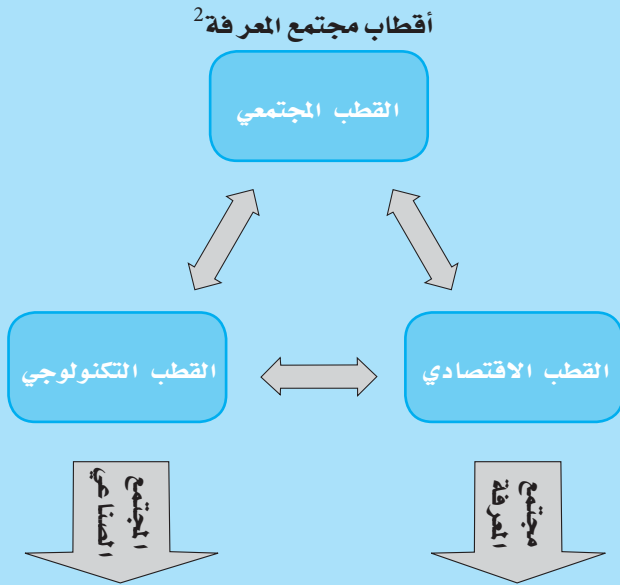
التي تعرفها

المفاهيم عادةً أثناء

صيرورة تولدها، أو

انتقالها من مجال

معرفي إلى آخر



القطب التكنولوجي

القطب الاقتصادي

القطب المجتمعي

رقمي*	معالجة المعارف	معالجة المعارف
آلات تواصل	منطق استعمال	منطق استعمال
إعلاميات إلكترونية موجهة للجمهور الواسع	إعلاميات خالصة ومتخصصة	إعلاميات خالصة ومتخصصة
تركيب للمعطيات	حواشيب شخصية منعزلة	حواشيب شخصية منعزلة
شبكة الشبكات	قوة الأنظمة	قوة الأنظمة
مردودية الأنظمة	المعالجة على شكل حزمات	المعالجة على شكل حزمات
المعالجة على شكل موضوعات	متعدد الوسائط	متعدد الوسائط
حامل إلكتروني تفاعلي	حامل ورقي	حامل ورقي
وثيقة دينامية	وثيقة جامدة	وثيقة جامدة
المحتوى	الشكل	الشكل
إستراتيجية التعاون	إستراتيجية التنافس	إستراتيجية التنافس
عدد كبير من المستعملين المبتدئين	بعض المستعملين المتمرسين	بعض المستعملين المتمرسين
القيمة المحسوسة	الكلفة المحسوسة	الكلفة المحسوسة
إدارة غير ورقية	إدارة تعتمد على الأوراق	إدارة تعتمد على الأوراق
معرفة مجتمعية	معرفة تقنية	معرفة تقنية
اقتصاد المعرفة	اقتصاد الإنتاج المكثف	اقتصاد الإنتاج المكثف
سوق يعتمد على الطلب	سوق يعتمد على العرض	سوق يعتمد على العرض
أسواق قارية	أسواق وطنية	أسواق وطنية
مجتمع المعرفة	مجتمع وحدات صناعية	مجتمع وحدات صناعية
ثقافة متمازجة	ثقافات وطنية	ثقافات وطنية
مجموعات مصالح	جماهير من المترجمين	جماهير من المترجمين
تخمة في المعطيات	ندرة المعلومات	ندرة المعلومات
تراتبية أفقية (شبكات)	تراتبية عمودية	تراتبية عمودية
مشاركة ديمقراطية	تمثيلية ديمقراطية	تمثيلية ديمقراطية

\* يعني توصيفاً رقمياً لمعطيات تقنية المعلومات، وهي قطب مركزي في مجتمع المعرفة.

نصبح أمام تكنولوجيا المعرفة، واقتصاد المعرفة ومجتمع المعرفة (وولتون، بالفرنسية، 1997). ونشير هنا إلى أنه ليس هنالك جدال في أهمية تقنية المعلومات في مجتمع المعرفة، مثلما لا يقلل أحد من أهمية الدور الذي تلعبه في بلورة المفهوم ذاته. وهناك إجماع أيضاً في التحول الذي تمارسه تقنيات المعرفة في الاقتصادات والمجتمعات الجديدة، ومعنى هذا أن التقنية والاقتصاد والاجتماع تُعدّ في مختلف تجلياتها المعاصرة عناصر قاعدية في فهم مجتمع المعرفة.

يتأسس العصر الجديد داخل دائرة هذه الأقطاب، بكل ما يحمله من آفاق وآمال، في توسيع دائرة خيارات الإنسان في الحياة. وفي هذا الإطار، لا ينبغي أن نغفل أيضاً الدلالة الطوبولوجية التي يحملها المفهوم، فالحديث عن مجتمع المعرفة هو أساساً حديث عن أفق تاريخي مفتوح وفي طور التشكل (بريتون، بالفرنسية، 1997) و(نور الدين أفاية، ورقة خلفية للتقرير). وتشير مفردة المعرفة أيضاً إلى محصلة الجمع بين المعلومات والخبرة والقدرة على الحكم، وهذه المحصلة تتيح بناء المعرفة، وتفتح آفاقاً لا محدودة في مزيد من سيطرة الإنسان على الطبيعة، وذلك بامتلاك موارد وأنظمة في مجال العمل والمعرفة والإنتاج. على أن أكثر المجتمعات اقتراباً من الملامح الكبرى لمجتمع المعرفة هي المجتمعات الرائدة في مجال تقنية المعلومات وتطوير أنظمة التعليم المبدعة للابتكارات والاختراعات في جامعاتها ومراكز بحوثها، علاوة على توافرها على بيئة تمكينية ومؤسسات وقوانين وقاعدة صلبة من الحريات الفردية والسياسية المحفزة على الإنتاج واستخدام المعرفة.

لقد أدت التحولات التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في نهاية القرن الماضي، نتيجة للعديد من التغيرات في محتوى وآليات مجتمع المعرفة كما هو الحال في ثورة تقنية المعلومات، إلى ضرورة إعادة تنظيم المجتمع والاقتصاد. وترتب على ذلك انقطاعات عديدة في مختلف مجالات الحياة. فالنماذج المعرفية والآليات التطبيقية التي كانت تتحكم في الظواهر داخل المجتمع لم تعد مناسبة للتحولات البنوية التي أفرزتها هذه الثورة. ولم تعد مفردات الاقتصاد والمجتمع والثقافة والتعليم والإعلام تُفهم بمنطق القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، بل أصبحت تتطلب مقاربة

المتقدم، فإن العرب جزء من هذا العالم الذي يطمح إلى المزيد من التوجه نحو تملك المعرفة العلمية والتقانة.

وتتيح معطيات الشكل السابق التقدم في الإحاطة بدلالة المفهوم المكون من ثلاثية التقانة والاقتصاد والمعرفة. ذلك أن للتقانة حدودها، مع أنه لا حدود للإبداع، وللاقتصاد فضاءاته، مع أن فضاءات الاقتصادات الجديدة تنشأ خارج الأمكنة وخارج الحدود. ومع ذلك، فإن مفردة مجتمع المعرفة تتجاوز الانفتاحات المستوعبة في المفردتين السابقتين، لتستقر في المجتمع وفي الذهن القادر على بنائها وتطويرها.

وفي معرض الحديث عن هذه الأقطاب، ينبغي التشديد على خاصية التفاعل، وليس المحاذاة أو التجاور. فالتفاعل يجعلنا أمام عمليات مخصبة، وهو يُضيق المسافات وينتج صوراً من التداخل يصعب فيها الفرز أو العزل إلا عندما يكون ذلك لأسباب منهجية مؤقتة وعارضة.

### المجتمع الشبكي: الظاهرة الأبرز في مجتمع المعرفة

نجد من المرادفات القوية لمفهوم مجتمع المعرفة مفهوم المجتمع الشبكي، الذي ولد بدوره مترادفات عديدة مثل المجتمع الرقمي والفجوة الرقمية. وقد صدرت في نهاية القرن الماضي أطروحة هامة في ثلاثة مجلدات لمناويل كاستلنز بعنوان: "مجتمع الشبكات، عصر المعلومات". ويتمتع هذا العمل الضخم بكثير من الجرأة والقوة والإبداع، حيث يقف على العديد من الجوانب المركبة لروح عصرنا. فهو يرى أن السمة الرقمية لمجتمع المعرفة تثير قضايا متعددة. فهي تُعد الخاصية الأكثر إثارة في ثورة المعلومات، بحكم السهولة التي أصبحت تستعمل بها الأدوات والتقنيات والبرمجيات في أنظمة الإنتاج. غير أن هذه السهولة تؤدي، في الآن نفسه، إلى نتائج وإشكالات تعد من صميم الانتقال إلى نظام التقنيات الدقيقة والعالية في مجتمع المعرفة. وقد أوضح تقرير اليونسكو نحو مجتمعات المعرفة هذه المسألة باستمارة دالة، مشيراً إلى أن صعوبة إيجاد المعلومة المناسبة في عصر المعلومات تعادل "صعوبة شرب الماء من المضخة المستعملة في إطفاء الحريق. فالماء غزير، لكن حذار من الغرق!"

جديدة بآليات مُبتكرة، بهدف الاستجابة لمتطلبات عصر جديد. وضمن هذا الأفق، تبلورت اقتصادات جديدة، ووسائط جديدة في الاتصال، وقواعد جديدة في العمل والنظر والتعامل، ولم يعد مطلوباً القيام بالفعل الصحيح فقط، بل أصبح المطلوب أيضاً القيام بالفعل بصورة صحيحة.

لقد أصبحت التقانة مظهراً من مظاهر الوجود، وأصبح عصرنا فعلاً "عصر التقانة". وهيمنت طرق المعلومات السيارة والسريعة، وتحولت إلى أسواق إلكترونية تنتج وتوزع السلع والخدمات بصورة لا نهائية. وساهمت العولمة باقتصاداتها الجديدة في تحويل الإنسان إلى كائن مستهلك. وقد ترك هذا الفعل المركب المتمثل في اقتصاد المعلومات والمعرفة، التي وفرتها تقانات المعلومات، آثاره الفعلية في الذهنيات والسلوكيات.

تتقاطع في مجتمع المعرفة، كما أبرزنا، التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع، بشكل تفاعلي تحتضنه بيئة تمكينية تهيئ له المؤسسات والتشريعات. وهو يقوم على الحرية والتواصل والانفتاح. وإن كان مجتمع المعرفة يتأسس ويتطور في ضوء المتغير التكنولوجي، فإنه يبني، في الوقت نفسه، الملامح الكبرى للاقتصاد الجديد، الذي تتحكم فيه شبكات المؤسسات العابرة للقارات، والمولدة للمنافع والخدمات الجديدة المستفيدة من الخبرة والذكاء الإنسانيين. كما تفتح له أبواب العولمة القادرة على بناء أسواق جديدة، في عالم تسقط فيه يومياً ملامح الحدود المرئية وغير المرئية. أما الضلع الآخر لمثلث مجتمع المعرفة، فيتمثل في المستهلك الجديد داخل المجتمع، الذي يتميز بأنماط سلوكية جديدة، وأنماط ثقافية وتواصلية متعولمة، مما يولد ظواهر جديدة على النحو الموضح في الشكل (1-1)، الذي تتم فيه مقارنة بين الأقطاب المذكورة بالصورة التي تتيح لنا تشخيصاً يتوخى الإحاطة بكثير من مظاهر التحول الجارية.

ليست العناصر المستخدمة في هذا الشكل البياني معطيات تامة. إنها عبارة عن مساع في بلورة جوانب من ظواهر في طور التشكل والانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة. إنها محاولة لمعاينة ما يجري في عالم متغير. ومع أن المجتمعات العربية ليست مجتمعات صناعية، وعلى الرغم من فجوة المعرفة القائمة بين البلدان العربية والعالم

تتقاطع في مجتمع

المعرفة، التكنولوجيا

والاقتصاد

والمجتمع، بشكل

تفاعلي تحتضنه

بيئة تمكينية

تهيئ له المؤسسات

والتشريعات وهو

يقوم على الحرية

والتواصل والانفتاح

## قوة المعرفة

وجه التحديد. فليس ثمة اليوم من ينشد هذه المعرفة لذاتها، أي للتمتع بسحرها وغماتها أو كشفها أو جمالها، وإنما نحن في الغالب الأعم نطلب ذلك من أجل (الفاعل). والعلوم اللغوية نفسها والفنون الأدبية نفسها تهدف في نهاية المطاف إلى التواصل الإنساني أو المتعة، وما يسميه سبينوزا بـ "فرح المعرفة" لا يخرج عن هذه المقاصد أيضا (...).

وتتجلى قوة المعرفة، اليوم، في شتى الأشكال، وبوجه أخص في القطاع التقني، حيث يتكشف قصورنا وضعفنا وبؤسنا إذا كنا عاجزين عن إنتاج "المعرفة التقنية"، وقد لا يتهيأ لنا ذلك في المدى المنظور. ومشاركتنا في ذلك لا تتم الآن إلا في إطار الفضاء المنتج لها، أي في ثايا (الغرب الأوروبي) أو (الغرب الأمريكي). لكن ليس ثمة ما يحول دون أن نكون منتجين لـ "المعرفة الإنسانية والاجتماعية"، نوجه بحوثنا إلى قضايا الإنسان وقيمه والمجتمع وقيمه والدولة ومبادئها في فضاءاتنا الوطنية، فتعالجها وفق مناهج علمية عقلانية، ونفيد منها في عملية إعادة تشكيل الإنسان والمجتمع والدولة، فتضفي بذلك على المعرفة "قوة" ليست لها الآن على وجه الحقيقة.

المصدر: فهمي جدعان، 2002. رياح العصر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 14-15-16.

أقول إذن إن "قوة المعرفة" - ويمكن أن أقول: المعرفة القوية - هي الواقعة الأولى التي يلقيها إلينا عصرنا الحالي. ولست أبتدع بهذه القضية كشفاً جديداً. فكلنا يعلم أن التحول من المعرفة، بما هي تأمل - على النهج اليوناني - إلى المعرفة بما هي قدرة، مع جابر بن حيان ويكون والغرب الحديث، ليس بالأمر الجديد. وكلنا يعلم أن التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة هي الثمرة المباشرة العظمى لهذا الفهم. من الضروري أن نستحضر هنا أن المعرفة ليست تكديسا للكشوف العلمية، وإنما هي، قبل أي شيء آخر، منهج يطال قواعد النظر إلى جملة معطيات العالم: الإنسان والطبيعة والمجتمع والقيم والمبدعات والمصنوعات، وأن للمعرفة ألتها النقدية والمنهجية الصارمة، وأن طابعها الأدي أو الذرائعي لا يتعلق اليوم بالوجه التطبيقية أو التقنية فحسب، وإنما يشمل أيضا جملة أنشطة الإنسان والمجتمع والدولة، حتى إذا توافرت "المعرفة العلمية" بذلك كله أمكن التحول للفاعل، أي أن المعرفة تصبح "أداة" لـ "سياسة" الإنسان والمجتمع والدولة. وما نسميه بـ "العلوم الإنسانية" وبـ "العلوم الاجتماعية" يتوخى إدراك هذه المقاصد على

## إن "قوة المعرفة

- ويمكن أن أقول:

المعرفة القوية -

هي الواقعة الأولى

التي يلقيها إلينا

عصرنا الحالي

فهمي جدعان

أبرزها الطابع المعرفي لهذا الصراع. فبدلا من الصراع الطبقي تصبح البشرية أمام صراع تلعب فيه الشبكات، بقواعدها الرمزية المتعددة، دورا بارزا في تأجيج وترتيب ملامحه الكبرى. ومن هنا تأكيد كاستلنز على الأدوار التي تمارسها الحركات الاجتماعية والثقافية الجديدة، مثل حركة الطلبة والنساء، وحركة السلام، والحركات البيئية. ففي مختلف هذه الحركات، كما في انهيار المعسكر الاشتراكي، وتداعياته المتواصلة، وكذلك تراجع رمزية النظام الأبوي في الأسرة وداخل المجتمع، ما يندرج ضمن التناقضات التي فجرها عصر المعلومات.

تتمثل أهمية مفهوم المجتمع الشبكي في هذا المنظور في محورين: المحور الاجتماعي والمحور المعلوماتي. ولأن كاستلنز معني بإبراز دور المعلومات في عصرنا، فإن نموذج العالم الجديد هو النموذج المعلوماتي، باعتباره مُحصلة للنظم التقنية والنماذج البيولوجية في تعقدها. ويعني ذلك أن الشبكة عبارة عن فعل مركب؛ إنها تشبه خريطة الجينوم البشري المسنود معرفياً، بفعل معطيات رياضية متطورة ودقيقة جداً. والقبول بمفهوم الشبكة يعني أن تكون التكنولوجيا وتقانة المعلومات

(اليونسكو، بالفرنسية، 2005).

ويقف كاستلنز في المجلد الثاني من أطروحته "قوة الهوية" (كاستلنز، بالفرنسية، 1999) أمام مجتمع الشبكات ليوضح أن عصر المعلومات محكوم وموجه بقطبين مركزيين: قطب الشبكة، وقطب الذات الفاعلة. ذلك أن مفهوم الشبكة لا يشير إلى شبكة بعينها، بل إلى شبكات متعددة تتحكم في مصادر القوة والثروة والمعلومة المسلحة بالتكنولوجيا الرقمية. إن الشبكة هي: "البنية الاجتماعية الجديدة لعصر المعلومات؛ عصر المجتمع الشبكي المكون من شبكات الإنتاج والقوة والتجربة، حيث تقوم هذه الشبكات بدورها في بناء ثقافة افتراضية في إطار التدفقات المعولة، متجاوزة بذلك مفهومي الزمان والمكان. فقد حصل في عصرنا هذا اختراق لكل المجتمعات بالفعل الجارف للمجتمع الشبكي". ومقابل التشبيك المتعولم، الذي يعد الظاهرة الأبرز في مجتمع المعرفة، تقف "الذات"، التي تشير إلى الهويات الفردية والجماعية (الفرد والمواطن والإنسان والجماعة) الهادفة إلى المحافظة على حياتها، في خضم التحولات المعرفية الكاسحة. وينتج هذا التناقض بين "الشبكة والذات" صوراً جديدة من الصراع الاجتماعي،

تتمثل أهمية مفهوم

المجتمع الشبكي في

محورين: المحور

الاجتماعي والمحور

المعلوماتي

بالذات وراء التنظيم الاجتماعي، وتصبح  
الرأسمالية المعلوماتية، بتعبيرات كاستلنز، هي  
البديل لما كان يسميه ماركس في القرن التاسع  
عشر بـ "الرأسمالية الصناعية".

أما شبكة الإنترنت، فقد أصبحت أول  
أداة وسائطية في الإعلام الدولي، بل إنها  
أصبحت قادرة على عوامة العالم (كاستلنز،  
بالفرنسية، 2002). وقد ساهمت في زعزعة  
كل أدوات الاتصال، وأعاد بناء معمارها  
وصيغ استعمالها وأنماط إنتاجها، مثلما غيّرت  
عادات العمل وممارسة السلطة والسيطرة.

تتميز أفعال الإنترنت بكونها تشكل اليوم  
أضخم سجل للمعلومات المرجعية في مختلف  
مجالات المعرفة، إضافة إلى أن شبكتها توفر  
إمكانات تفاعلية داخل أنسجة المجتمع من  
خلال آليات رقمية سريعة. ويترب على ذلك  
أن "المكان" أصبح في مجتمع الشبكات عبارة  
عن "تدفقات"؛ إنه ليس مكاناً فيزيقياً. إن  
تدفقات رؤوس الأموال، وفيض المعلومات  
لا علاقة لهما اليوم بمكان بعينه؛ إنهما في  
اللامكان المرادف لكل مكان. كما أصبح  
"الزمان"، حسب كاستلنز، هو "اللازمان"،  
إذ لم يعد موصولاً بالساعة المرتبطة بدورها  
بعصر الصناعة، إنه في مجتمع الشبكات  
عبارة عن أنية تسمح لنا بالحضور في أمكنة  
عديدة في الآن نفسه.

مجتمع المعرفة، نحو توسيع خيارات  
النهضة والتنمية

تبني تقرير اليونسكو الصادر سنة 2005  
مفهوم مجتمع المعرفة، واستعمله بصيغة  
الجمع "مجتمعات المعرفة"، معتبراً أنه الأكثر  
مطابقة للتحويلات الجارية في عالم يشكل البعد  
التكنولوجي فيه حجر الزاوية، كما يشكل  
الاقتصاد الجديد وشبكات الاتصال المظهرين  
المركزيين في بنيته العامة، وفي ما يفرزه من  
مظاهر وتجليات تنعكس بدورها على واقع  
الإنسان، وتضع البشرية أمام تحديات جديدة  
وأسئلة مختلفة. ومن هنا تبرز أهمية توسيع  
الدلالات للإحاطة بمجمل التغيرات والتحديات  
المجتمعية المتأثرة بهذه النظرة الجديدة، إن لم  
نقل هذا العالم الجديد.

إن أهمية توسيع دلالات مفردة المعرفة  
في مفهوم مجتمع المعرفة، يقتضي أن لا يظل  
المفهوم مقتصرًا على البعدين العلمي والتقني،

كما هو واضح في مرتكزات ومؤشرات اقتصاد  
المعرفة الدارجة في بعض الأدبيات كتقارير  
البنك الدولي. صحيح أن المعرفة العلمية مهمة،  
إلا أن المجال المعرفي أرحب من ذلك. ولهذا  
السبب، فإن توسيع الدلالة يعد أمراً مطلوباً،  
وهو يستدعي بناء منظور أرحب للمعرفة  
الإنسانية، منظور يدرجها في باب المعرفة  
المتكاملة، التي لا تغفل الإنسانيات ومختلف  
العلوم الأخرى في الجماليات والقيم والفنون،  
بل وفي مختلف تجليات المنتج الرمزي الصانع  
لحكمة الإنسان، ولقدراته اللامتناهية في  
الابتكار، وفي الإنتاج المادي والرمزي.

تمنح عملية توسيع الدلالات مفهوم مجتمع  
المعرفة كفاءة أكبر في الإحاطة بجوانب عديدة  
من الفاعلية النظرية للإنسان التي لم يعد أحد  
يجادل في ترابط وتفاعل أدوارها، حيث تعادل  
قدرة التعقل كفاءة التخيل، وحيث يصبح  
التركيب المعرفي فعلاً مستوعباً لمحصلة الجهد  
الإنساني في الفهم وفي الإبداع (اليونسكو،  
بالفرنسية، 2005). إن ما يدعم إرادة التوسيع  
هو نزوع تقارير بعض المنظمات الدولية إلى  
تغليب معطيات معرفية تتعلق بمجتمعات معينة.  
فالفحص النقدي للمرتكزات والمؤشرات،  
التي بلورها البنك الدولي، في موضوع مجتمع  
المعرفة واقتصادات المعرفة على سبيل المثال،  
يكشف أن وحدة التحليل في التقارير المذكورة  
تعتمد معطيات الغرب الأوروبي والولايات  
المتحدة الأمريكية. فكيف يمكن نقل المفردات  
وتعميمها على نماذج مجتمعية أخرى لم ترد في  
لحظات البحث وبناء المفردات؟ بل كيف يمكن  
إنجاز إصلاحات اقتصادية أو إصلاحات في  
البيئة التمكينية لمجتمع المعرفة، دون تشخيص  
دقيق لصور التراكم المعرفي والفجوات المعرفية  
المرتبطة بالواقع العربي؟

إن مجتمع المعرفة، الذي تكتفي بعض  
التسميات بنعته بـ "المجتمع الرقمي"، هو  
مشروع مجتمع، وهو أكبر من أدواته وأكبر من  
الشبكات. يضاف إلى ذلك أن أوضاع المعرفة  
العربية بفجواتها المتعددة، تدعونا إلى بلورة  
تصور يساعدنا على تهيئة المداخل المناسبة  
لمقتضيات الأوضاع المعرفية العربية. وفي هذا  
السياق، نرى أن العناية المعرفية بالمشروع  
النهضوي العربي، وبخاصة في وجهه التنويري،  
تدرج ضمن توجهات هذا التقرير.

إن الرؤية العربية لمجتمع المعرفة التي  
نتبناها في هذا التقرير تنحو منحى شمولياً؛

فهي تنزع نحو بناء مجتمع تصبح فيه المعرفة محصلة للجمع بين تقانات المعلومات، والخبرة، والقدرة على الحكم من أجل ترشيد الموارد، واستخدام الوسائل المتاحة في اتجاه بلوغ النهضة وتملك مكاسب التنمية الإنسانية. يتسع مفهوم المعرفة المعتمد في التقرير ليستوعب رؤية تربط المعرفة بالتنمية الإنسانية، وهو منطوقٌ يروم توسيع خيارات وفرص تقدم الإنسان العربي وتحقيق حريته وعيشه الكريم. وبذلك تصبح المعرفة - اكتساباً وإنتاجاً وتوطيئاً وتوظيفاً - أداةً وغايةً للمجتمع ككل، تصل إلى جميع الشرائح على قدر المساواة، وفي جميع المجالات المعرفية، بما فيها العلمية والفنية والثقافية والتراثية والخبرات المجتمعية المتراكمة.

## مرجعيات مجتمع المعرفة

من الضرورة بمكان الكشف عن المرجعيات الفكرية والأسس الفلسفية للتقارير الدولية حول مجتمع المعرفة، باعتبار أنها تؤسس لأهدافها ومؤشراتها واستراتيجيات العمل التي ترسمها. وإذا كانت هذه التقارير تصدر في الغالب بلغة محايدة، وتستند إلى الطرق الكمية، وتحرص في المقاربة على الاستفادة من تجارب أجيال من الخبراء والباحثين المتمرسين ببناء المعطيات، إلا أن كل هذا لا يمنحها الطابع الموضوعي والمحايد، بحكم صعوبة الحياد في مقاربة إشكالات التحول الجارية في العالم. ولا تعني هذه الملاحظة التشكيك في القيمة العلمية والعملية للتقارير الدولية أو التحفظ على نتائجها ومقارباتها، بل إنها تتوخى، أساساً، إلقاء الضوء على "نسبية" نتائجها وخلاصاتها في زمن تزايدت فيه الصلات بين الدول والمجتمعات، وتزايدت فيه أسئلة العيش المشترك، من أجل بناء فضاء إنساني أكثر إنسانية وأكثر تعاوناً.

إن الغرض من فهم النظام المرجعي لهذه التقارير والأبحاث، هو استيعاب رسالتها التي لا تبدو واضحة كل الوضوح، إضافة إلى أننا نريد الاستفادة من معطياتها في ضوء أسئلتنا وتوجهاتنا الرامية إلى تملك ما يسعنا بالانخراط في مجتمع المعرفة. إن تقرير البنك الدولي عن مجتمع المعرفة لسنة 2002 واقتصادات المعرفة لسنة 2007، وتقرير اليونسكو "نحو مجتمعات المعرفة"

2005، وكذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2003، والتقارير الأخرى التي صدرت خلال التسعينات في موضوع المعرفة والتنمية، تستعمل مفاتيح نظرية، وتوظف مرجعيات فلسفية بعينها وتتطلق من منهجيات محددة، وتستند إلى بيانات ومؤشرات متقاربة، في مواجهة موضوع الأداء المعرفي في عصرنا.

يمكن أن نقرأ مقدمات وخلاصات وبرامج عمل التقارير التي صدرت في موضوع مجتمع المعرفة، سواء من طرف البنك الدولي أو الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية بالتربية والثقافة والعلوم، بوصفها جهوداً ترمي إلى تجاوز المأزق الذي ارتبط بقاموس التحليل الاقتصادي، وظل سائداً بعد نهاية الحرب الباردة. فقد بذلت جهود هامة من طرف باحثين وخبراء في بلورة مفردات جديدة تتجاوز التوقعات الأيديولوجية، التي ظلت تصف أحوال العالم الاقتصادية بمفاهيم الأزمات التي ولدتها الرأسمالية في العالم. وقد اتخذ الجهد النظري في أعمالهم أبعاداً متنوعة، تمثل أبرزها في بناء الموضوعات التي تشخص معضلات عالمنا، حيث بُنيت أطروحات هامة في موضوعات متنوعة كالبيئة والنوع الاجتماعي والسلام العالمي، وقضايا الصحة والتغذية في العالم، وغير ذلك من الموضوعات التي كانت تبرز تحت مسميات أخرى، وأصبحت اليوم عنواناً لمجالات بحثية جديدة، في قضايا التنمية الإنسانية الشاملة.

وإذا كان من المؤكد أن هذه التقارير تدرج ضمن تقليد جديد في البحث والكتابة، فإن المواقف السلبية التي تتجه لرفضها كلياً قد لا تكون مبررة. وهذه المواقف السياسية والأيديولوجية الحادة في مواجهة هذه التقارير مواقف قبلية في الأغلب الأعم، وقد لا تكون مجدية لتحقيق مبدأ التواصل مع العالم ومؤسساته، وما يصدر عنها من تقارير. ولا يعني هذا مطلقاً إغفال متطلبات الروح النقدية الملتزمة، التي تضع من بين أهدافها المساهمة في إغناء الحوار وتطوير الجدل وإثراء مقدمات ونتائج هذه التقارير، وذلك باستخدام المحلي والخصوصي في مقاربة مؤشرات وأدوات التحليل، وهو الأمر الذي يساهم في تطوير المفاهيم وتنويع دلالاتها.

ضمن هذا الأفق الإيجابي، يمكن التعامل مع التقارير الدولية حول مجتمع المعرفة، من أجل تعديل وتطوير المناهج والنتائج في ضوء

## إن الرؤية العربية

### لمجتمع المعرفة

### التي نتبناها في

### هذا التقرير تنحو

### منحى شمولياً؛

### فهي تنزع نحو بناء

### مجتمع تصبح فيه

### المعرفة محصلة

### للجمع بين تقانات

### المعلومات، والخبرة،

### والقدرة على الحكم

### من أجل ترشيد

### الموارد، واستخدام

### الوسائل المتاحة في

### اتجاه بلوغ النهضة

### وتملك مكاسب

### التنمية الإنسانية

النظر إلى قيم التجربة الغربية كنموذج وحيد، ثم العمل على تحويل معطياتها إلى مؤشرات تقيس بناء عليها ما يجري في بقية العالم.

لا يمكن للرؤية الموضوعية والتاريخية لمجتمع المعرفة أن تنحصر في الاكتفاء برصد علاقة المعرفة بالتقانة، والبحث في اقتصادات المعرفة. ففي الوضع الراهن للمعرفة، نفترض أن يكون البحث أكثر شمولية، وأن يتجه لمقاربة موضوع مجتمع المعرفة في أبعاده التي لا تغفل أهمية النقد في تركيب المعرفة وتحقيق مطلب الإبداع. فإذا لم تتمكن من بناء معرفة مستندة إلى حس نقدي، سنظل نمارس عمليات في توصيف الظواهر وإحصائها، دون تشخيص العلة العميقة المتحكمة في الوضع المعرفي العربي (العربي الوافي، ورقة خلفية للتقرير). لا تشكك هذه الملاحظات النقدية في قيمة النموذج المعرفي الذي تبلور في جهود الباحثين والخبراء، الذين طوروا كثيراً من آليات دراسة الظواهر الجديدة، وعملوا على تشخيصها في كثير من جوانبها، لكن لا بد من الوعي بالأبعاد الأيديولوجية المستخدمة بكثير من النعومة في التقارير الدولية، والتي ندعو للحذر عند قراءة نتائجها وتوصياتها.

فعلى سبيل المثال، تكشف مؤشرات مرتكز تقانة المعلومات والاتصالات التي طرحها البنك الدولي أننا أمام منجز في التكميم لا يعبر أدنى اهتمام لخلفيات المعطيات الكمية، بل يكتفي بحسابها قياساً إلى معيار السكان والدخل ومستوى الإنفاق. وقد نبه بعض الدارسين إلى نواقص المؤشرات المذكورة واعتبر أنها لا تولي اهتماماً كافياً لثمرات المعرفة الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها لا تعنى بالجانب النوعي. فمؤشرات التعليم، على سبيل المثال، تركز على أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم ولا تتناول الجوانب الأخرى الأكثر صلة بالمعرفة، كنوعية التعليم المتوافرة من معلمين مؤهلين وأبنية ومختبرات علمية وما إلى ذلك.

إن نماذج المؤشرات المذكورة أعلاه، بنزعتها الإجرائية التي تدعي الحياد، وبانحيازها لرؤية قائمة على نوع من الحتمية التكنولوجية، قد تكون مفيدة في المجتمعات التي تشكلت فيها. وقد تصبح ذات نجاعة محدودة خارج نطاقها التاريخي، لكن ذلك لا يعفي من إجراء التعديلات والإضافات بهدف تحويلها إلى مؤشرات مكافئة لوحدة تحليل جديدة تتعلق بوقائع جديدة كالواقع العربي.

الوضع الذاتي للأداء المعرفي العربي، والسعي العربي لتجسير فجوة المعرفة والولوج إلى عصر المعلومات. وتكشف المراجعة النقدية للتقارير الدولية حول مجتمع المعرفة أنها تستوعب نظامين مرجعيين كبيرين على الأقل:

1. نزعة وضعية يطفئ فيها المنحى الكمي الذي يخل بشمولية الظواهر المبحوثة، إضافة إلى تسليمها بالحتمية التقنية للمسار التنموي والمعرفي، حيث لا يبقى هناك خيار آخر أمام نتائجها وقراراتها. ويشكل هذا الموقف من انتصار التقانة وهيمتها عنواناً لعصر ما زال في طور التشكل.

2. نزعة التحديث السياسي التي تستحضر أسس ومبادئ موثيق حقوق الإنسان الدولية، وهي تتسم بالاختزال وتتضمن كمّاً كبيراً من التناقضات والمفارقات (رقية المصدق، ورقة خلفية للتقرير).

ومن المهم، قبل توضيح تناقضات هذه المرجعيات، التأكيد على أن الهدف من هذه المراجعة ليس التقليل من قيمة هذه التقارير، بل محاولة كشف محدوديتها، وإبراز نواقصها، وبخاصة في الجوانب التي لها علاقة بالمجتمع العربي، وذلك بهدف الارتقاء بالخطاب النظري العربي حول إقامة مجتمع المعرفة.

### النزعة الوضعية: المنحى الكمي

يحتفي المشهد المعرفي المعاصر بالنزعة الوضعية، في بعدها المنجذب نحو العلم والتقانة. وإذا كان من المؤكد أن هذه النزعة الوضعية تشكل امتداداً قوياً لأفكار النهضة وفلسفة التنوير، فإن التطورات التي آلت إليها أوضاع الإنسانية في العالم اليوم، تدعو إلى التحفظ على المسار العام لهذه النزعة وتوجهها المتفائل والواثق من نفسه في النظر إلى مسارات التاريخ، على الرغم مما اتسمت به هذه النزعة من تمكين للإنسان في تعامله مع صعوبات الطبيعة والحياة. وأكثر ما يميز النزعة الوضعية في مقاربة الظواهر هو اللجوء إلى الطرق الكمية في بناء نماذجها في المعرفة. ومع أن هذه المقاربة تسمح بدراسة الظواهر بقدر مهم من الحياد والموضوعية، فإن نتائجها النهائية تدعو عادة للأخذ بخيارات فكرية مقررة سلفاً. وتتمثل أبرز أوجه القصور، في النزعة الوضعية السائدة في أدبيات المؤسسات الدولية، في التركيز على البعد الاقتصادي وفي

لا يمكن للرؤية

الموضوعية

والتاريخية لمجتمع

المعرفة أن تنحصر

في الاكتفاء برصد

علاقة المعرفة

بالتقانة، والبحث في

اقتصادات المعرفة

وهذا الاختيار يمنح الوسائل المنهجية طابعها الكوني، حيث يشكل امتحانها، في مجال بحثي مغاير، مناسبة لإعادة تركيبها أو إبداع بدائلها في ضوء مقتضيات جديدة. فالتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية لم تتخلص من النزعة الوضعية، والمؤشرات والمفاهيم المبتكرة فيها ليست مجرد أوعية لخزن كل شيء ولا شيء. كما أن فجوة المعرفة التي تقاس كمياً لا تعفيها من تشخيص أكثر عمقا لحال الأداء المعرفي العربي. ذلك أن ما يحصل في مجال المعرفة في الوضع العربي يضاعف فجوة المعرفة بحكم ما هو سائد من مرجعيات في الثقافة والنظم السياسية العربية لا علاقة لها بما يجري في العالم من حولها. وهذا ما يجعل تحديات تجسير فجوة المعرفة في الوطن العربي مركبة ومضاعفة. فنحن، بالفعل، في أمس الحاجة إلى ردم الفجوة المعرفية القائمة، إلا أننا في الوقت نفسه في حاجة أيضاً إلى خلخلة سواكن معارفنا وثوابت قناعاتنا ومسلمات تصوراتنا، بالصورة التي تسعفنا في تجاوز المرجعيات المعرفية النصية والتقليدية، حيث تصبح إمكانية توسيع دوائر البحث في المعرفة، في بعدها النقدي بالذات، وسيلة من وسائل توسيع خياراتنا في الحياة وإقامة مجتمع للمعرفة مطابق ومكافئ لطموحات مجتمعاتنا.

### نزعة التحديث السياسي:

#### استحضار الحقوق الإنسانية

تستند المرجعية الثانية التي تتحكم في بناء تقارير مجتمع المعرفة، كما برزت في نهاية القرن الماضي ومطلع الألفية الثالثة، إلى مقدمات التحديث السياسي، الداعم لكثير من التصورات السياسية الليبرالية والليبرالية الجديدة.

تتضح هذه المرجعية عند مراجعة المبادئ الصادرة عن القمتين العالميتين لمجتمع المعلومات (جنيف 2003، تونس 2005)، وخاصة في ارتباطها الوثيق بمفردات حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948، ومواثيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي توالى في الصدور بعد ذلك سنة 1966 و1976. ويستخدم تقرير اليونسكو "نحو مجتمعات المعرفة" 2005، بصورة واضحة، الأفق المرجعي نفسه، ويتجه إلى تعميقه من خلال دعوته إلى التمسك

بمبدأ "الحق في المعرفة" ودفاعه عن مبدأ التسامح والتضامن.

ويتم تأطير بعض بنود حقوق الإنسان، في إطار الدفاع عن قيم الشفافية والإصلاح الديمقراطي كشرط من شروط تهيئة البيئة التمكينية للمعرفة، حيث يتحول الحق في المعرفة والحق في النفاذ إلى المعلومات وكذلك حق الاختلاف، إلى مسلمة لإقامة مجتمع المعرفة والنهوض بالأداء المعرفي (اليونسكو، بالفرنسية، 2005).

ومما يلفت النظر أن إعلانات المبادئ الملزمة بالدفاع عن الحق في التنمية والمعرفة، والنفاذ إلى المعلومات، لا علاقة لها بما يجري في الواقع. إنها عبارة عن إعلانات نوايا وأمال تستخدم لغة التضامن والتعاون ووحدة المصير (مركز أوروبا والعالم الثالث، بالفرنسية، 2007). وما يتحكم بما يجري من أفعال في الواقع، هو منطق القوة والغلبة الذي ازداد صلابة بفعل تناقضات مجتمع المعرفة. ولم يعد هناك تردد في إعلان قوة المعرفة وقوة مالكيها، بحيث أصبحت فجوة المعرفة تترادف الفقر والضعف والهامشية، ثم التبعية والرضوخ.

وتتميز نزعة التحديث السياسي بقدرتها على ترسيخ قيم سياسية مرتبطة بالنموذج الليبرالي الجديد، وهي تلتقي بخيارات سياسية وإستراتيجية داعمة لمصالح الأقوى، مصالح من يملك المعرفة ويوظفها في إدارة العالم. إضافة إلى ذلك، نلاحظ أن هذه النظرة "النيوليبرالية" لا تتردد في تركيب منحى برغماتي معلن في النتائج التي تنشئها التقارير. ويؤكد هذا الأمر غياب التطابق بين أهداف السياسة الاقتصادية في اقتصاد المعرفة، والأهداف السياسية في المشروع السياسي الديمقراطي، باعتبار أن هذا الأخير يصبح عند تحققه هو الصانع والمرتب لشبكة المؤسسات والقوانين المتحركة في العالم.

لا يمكن أن نكتفي في رهان التنمية واقتصادات التنمية في الوطن العربي بمزايا "اليد الخفية" للسوق، وهي اليد التي تشكل الخيط الرابط في كثير من التقارير المهمة بموضوع التنمية والمعرفة. ذلك أن اليد الخفية قد تقوم بعملها، ويمكن أن تقوم به عن طريق الخنق. والخنق هنا وفي مجال المعرفة بالذات، يمارس عملية إيقاف التدفق المانح للحياة، وخاصة عندما ترتبط الحياة بالمعرفة.

### أصبحت فجوة

### المعرفة تترادف

### الفقر والضعف

### والهامشية، ثم

### التبعية والرضوخ

### لا يمكن أن نكتفي

### في رهان التنمية

### واقتصادات التنمية

### في الوطن العربي

### بمزايا "اليد

### الخفية" للسوق

## بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة مقتطفات من إعلان مبادئ جنيف 2003 في موضوع بناء مجتمع المعلومات

نقرأ في وثيقة إعلان المبادئ المقررة في اجتماع 10-12 كانون الأول/ديسمبر في جنيف 2003 ما يلي:

إن التحدي الذي نتصدى له هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع، وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وضمان الاستدامة البيئية، وإقامة شراكات عالمية من أجل التنمية، وذلك سعياً لترسيخ دعائم السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على نحو ما جاء في إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق الآراء في مونتييري، وغير ذلك من نواتج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ونؤكد من جديد، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير كما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء المعلومات والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون تقييد بالحدود الجغرافية. فالاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي، وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي أن تتاح فرصة

المشاركة لكل فرد في كل مكان ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.

وندرک أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها. وفي الظروف المؤاتية، يمكن أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.

وندرک أيضاً تمام الإدراك أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولزيد من التهميش. ونؤكد أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وتحقيقاً لذلك، ينبغي تعميم فكرة المساواة بين الجنسين في كل مجال، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لبلوغ هذه الغاية.

المشترك في نهايات التقارير وبياناتها مجرد أقتعة لإخفاء جوانب القوة الفعلية، الصانعة للفتجات، والموسعة لها (مركز أوروبا والعالم الثالث بالفرنسية، 2007). ولدى قراءة الفصل العاشر في تقرير اليونسكو 2005، الذي يتناول "تجديد الممارسة الديمقراطية في مجتمعات المعرفة"، وقبله الفصل التاسع الداعي إلى "التعددية اللغوية، وتعزيز التنوع الثقافي وتقاسم المعرفة"، يبدو اتساع المسافات الناشئة بين خطابات التقارير وواقع الحال في دول الجنوب بما فيها الدول العربية. كما يتضح سُمك الجدران العازلة بين المعرفة والآليات الخارجية الصانعة لفجوة المعرفة وتواضع الأداء المعرفي العربي.

لا يعني هذا أننا مطالبون بنسخ واستعارة قيم الآخرين، كما أنه لا يعني التبعية والامتثال لإرادة القوة، ولا تقليد الغالب بالعبارة الخلدونية التي تشير بدقة إلى وُكع المغلوب بتقليد الغالب. بل إن ما نحن بصدد التفكير فيه يعني، أولاً وقبل كل شيء، استيعاب ما هو مُتاح اليوم للبشرية جمعاء (عبد الله العروي، 1996). ونقصد بذلك قيم المعرفة والعلم، وقواعد السياسة والاقتصاد والتدبير، وفي هذا المجال بالذات، نحن نعتبر أن الانفتاح على العالم يعني نوعاً من الإرادة الهادفة إلى إنجاز نوع من التصالح مع ذاتنا التاريخية ومع العالم، وبلوغ مرمى التنمية الإنسانية الذي نتطلع إليه.

كما يظهر أن معركة التحديث السياسي ما تزال جارية بصيغ عديدة، مثلما أنه ما تزال درجات استيعاب قيم التنوير والعقلانية متواصلة بصور عديدة في أغلب الدول العربية، وذلك من أجل بناء خطاب سياسي أكثر وفاءً لقيم العقل والعدل والتوازن (كمال عبد اللطيف، 1997). وهي القيم المشتركة التي تسعى الإنسانية جمعاء لإعادة تركيب قواعدها العامة، بروح تسلم بأهمية التعاقد والتوافق والتأزير في العلاقات الدولية، مع لزوم الاستفادة من المعطيات الجديدة لبروز مجتمع المعرفة. فبواسطة الأدوات التي صنعت ثورة المعرفة، يمكن تحويل إعلانات المبادئ والنوايا إلى أفعال، والعمل، لا من أجل تحقيق التحديث السياسي في المجتمع العربي فحسب، بل لتحقيق التحديث السياسي المعزز بالتضامن والتعاون في العالم أجمع.

وتكشف الأزمة المالية العالمية التي انطلقت مع نهايات عام 2008 أن الاختيارات المالية القائمة على اليد الخفية والانفتاح التام للسوق دون أي رقابة مجتمعية فاعلة تترك بالضرورة آثارها السلبية على مختلف البيئات التمكينية والأسواق القائمة، مما يكشف جوانب من المأزق الحاصل في الاختيارات التي تدار بها المؤسسات المالية العالمية. هناك، إذن، صعوبات لا حصر لها أمام إمكانية تجسير الفجوة المعرفية في الوطن العربي، لارتباطها الشديد بالمشاركة في امتلاك القوة. وذلك ما قد يجعل دعوات التضامن والتعاون والعمل

**إن الاختيارات المالية القائمة على اليد الخفية والانفتاح التام للسوق دون أي رقابة مجتمعية فاعلة تترك بالضرورة آثارها السلبية**

## إشكالات مجتمع المعرفة

يثير مجتمع المعرفة، بمكوناته وبرامجه كواقع في طور التشكل، كثيراً من الإشكالات النظرية والمسائل العملية التي تحتاج إلى بناء تصورات واتخاذ مواقف. وإذا كانت ثورة تقنية المعلومات قد ساهمت في التهيئة لميلاد اقتصادات جديدة، ورسمت حدود المعرفة في مجتمع جديد، تُوصف في الغالب بالثورة الناعمة، فإن النعومة هنا مجرد مظهر سطحي لأفعال تتجه لحضر اتجاهات جديدة في عالم يتعولم بإيقاع قوي. إن نعومة الرموز المستخدمة في ولوج عوالم الصورة والمعلومة والأسواق وتديريها بأساليب جديدة، تدعو للانتباه إلى الإشكالات التي حصلت - والتي ستحصل - بفعل نعومة الفعل المؤسس لمجتمع جديد. ومن هنا، ينبغي النظر في هذه الإشكالات التي ترتبت على هذه الثورة، وبخاصة عندما نكون معنيين بها وبناتئجها، ومعنيين أيضاً بضرورة الانخراط في مجتمع المعرفة، والتواصل مع مكاسبه ومنجزاته.

لا ينبغي أن نُؤجل مسألة معالجة الإشكالات التي يطرحها مجتمع المعرفة، المحلية منها والعالمية، بدعوى أن أغلب الدول العربية لم تلج هذا المجتمع بعد. فمهما كانت درجات تأهيل المنطقة العربية لتوطين مجتمع المعرفة، فإن الاهتمام بتداعيات هذا المجتمع تعتبر مسألة مُلحة. فنحن معنيون بكل ما يجري في العالم، باعتبارنا طرفاً فاعلاً - حتى وإن كنا، كعرب، مجرد فاعلين من الدرجة الثانية أو الثالثة - وباعتبارنا في الوقت نفسه طرفاً شاهداً على وقائع حصلت أماننا، وأخرى منتظرة الحصول. وهذا الأمر بالذات، يمنحنا فرصاً عديدة لتأهيل أنظمتنا في المعرفة وفي مباشرة معالجة قضايا المجتمع الجديد.

ونظراً لكثرة الإشكالات التي تبلورت في بدايات تشكل الملامح الكبرى لمجتمع المعرفة، وقع الاختيار على عينة محدودة منها ترتبط بمجتمع المعرفة في علاقته بالهوية، واللغة العربية، والقيم الأخلاقية الجديدة، وأداء المرأة العربية في مجتمع المعرفة، علاوة على واقع المشاركة السياسية، دون إغفال موضوع التقنية باعتباره موضوعاً مركزياً في عصرنا. وواضح أن الإشكالات المذكورة يتداخل فيها المحلي بالكوني والخاص بالعام. وما يعزز

اختيار هذه العينة هو ارتباطها، مجتمعةً، بالواقع العربي، ورغبتنا في تطوير النقاش الموضوعي في اتجاه التهيئة النظرية المواكبة لإنضاج البيئة التمكينية التي تضع العرب، قولاً وفعلاً، في الطريق لتجسير فجوة المعرفة والتواصل المعرفي مع العالم (كمال عبد اللطيف، 2003).

### مجتمع المعرفة وتوسيع المشاركة السياسية

نتجه في هذا الإشكال لمقاربة موضوع التحولات السياسية الجارية في الوطن العربي، ونوجه نظرنا صوب المشاركة السياسية لنبرز أهمية العامل السياسي في التمكين من شروط مجتمع المعرفة. وفي هذا الإطار نشير إلى أن مشروع الإصلاح السياسي ما يزال مطلوباً بقوة، في مجتمعات تسعى بدرجات متفاوتة إلى بناء بيئات داعمة لإقامة مجتمع المعرفة. فالمؤكد أن عدداً كبيراً من قيم مجتمع المعرفة ومنجزاته لا يمكن فصلها عن مجالات الحرية وبناء التعاقدات الاجتماعية والمؤسسية، الداعمة لدولة الحق والقانون، التي نروم إقامتها وتدعيمها في الدول العربية، مع أن العمل من أجل تحقيقها يجري بإيقاعات متفاوتة في أغلب البلدان العربية، ومنذ عقود من الزمن.

لا نمنح المشروع السياسي الديمقراطي امتيازاً مطلقاً؛ ففي هذا المشروع في صيغته العديدة، الحاضرة في المشهد السياسي العالمي، نجد الكثير من الإشكالات التي تدعو إلى لزوم إعادة النظر في المنظومة السياسية الديمقراطية. كما أن بعض التوظيفات الجارية في دائرة الصراع الدولي في موضوع التلويح بإقامة "مجتمعات للحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان" في كثير من البؤر في العالم، بما فيها المشرق العربي، لا تتوافق ولا تتسجم مع مبادئ التحديث السياسي وروح الرسالة الديمقراطية في ممارسة السلطة (كمال عبد اللطيف، 2008). إنها لا تحترم الاختلاف والتنوع، وتكتفي بتحويل الإصلاح السياسي إلى مجرد وصفة تقنية جاهزة. ولم يكن الأمر كذلك في تجارب التاريخ القريبة والبعيدة، حيث شكل التحول نحو الديمقراطية في تجارب عديدة محصلة لخبرات طويلة، ومُنْتِجة لآليات في العمل عبّدت الطريق المناسب لبلوغها.

لا ينبغي أن نُؤجل

مسألة معالجة

الإشكالات التي

يطرحها مجتمع

المعرفة، المحلية منها

والعالمية، بدعوى

أن أغلب الدول

العربية لم تلج

هذا المجتمع بعد.

فمهما كانت درجات

تأهيل المنطقة

العربية لتوطين

مجتمع المعرفة، فإن

الاهتمام بتداعيات

هذا المجتمع تعتبر

مسألة مُلحة

## حصلت مشروعية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي على أعلى اعتراف رسمي في قمة تونس 2004

## إن التوجهات التي تقفز على معطيات المجتمع العربي لا تدرك جيداً أن المشروع السياسي الديمقراطي في الغرب تشكل في سياق تجارب تاريخية طويلة، بل إنه مازال في طور إعادة التشكل، وهو يواجه التحديات الجديدة التي يطرحها اليوم مجتمع المعرفة

وقد حصلت مشروعية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي على أعلى اعتراف رسمي في قمة تونس 2004، التي أعلن بيانها الختامي إجماع القادة العرب على تعميق أسس الديمقراطية من أجل توسيع المشاركة في صنع القرار واحترام حقوق الإنسان. إضافة إلى ذلك، يستطيع المراقب للحياة السياسية في المجتمع العربي أن يتبين طبيعة الصراعات السياسية التي تخوضها الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ قيم الإصلاح السياسي الديمقراطي وبصورة متنوعة، حيث أثمرت هذه الجهود، في الأونة الأخيرة، خطابات تدعو إلى التوافق في موضوع الانتقال الديمقراطي السلمي. غير أن كل هذا لا ينفي استمرار المراوغة في الخطاب، أي مواصلة الحديث بمنطقتين ولغتين، حيث تساهم اللغة المراوغة في بناء صور أخرى من التلفيق. وقد زادت هذه المسألة قوة بانخراط بعض القوى السياسية التي توظف الشعارات الدينية في العمل السياسي.

كما أن التوجهات التي تقفز على معطيات المجتمع العربي لا تدرك جيداً أن المشروع السياسي الديمقراطي في الغرب تشكل في سياق تجارب تاريخية طويلة، بل إنه مازال في طور إعادة التشكل، وهو يواجه التحديات الجديدة التي يطرحها اليوم مجتمع المعرفة. ومعنى هذا أن مقتضيات مواصلة الدفاع عن الإصلاح السياسي تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق مجتمع الحرية، بحكم أنه حجر الزاوية في موضوع تأسيس مجتمع المعرفة (مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)

قد يتحفظ البعض على مسألة العلاقة بين المعرفة والحرية، منطلقاً من أن الربط بين الاثنين لا يعد ضرورياً دائماً. ففي العديد من الدول التي ولجت أبواب مجتمع المعرفة، نجد كثيراً من مظاهر انعدام الحرية. لكن بالنسبة لواقع الحال في الوطن العربي، فإن شرط الحرية لا مفر منه لرفع كثير من القيود التي تحد من إطلاق الإبداع وتهيئ السبل الموصلة إلى مجتمع المعرفة (رقية المصدق، 1990).

إن توسيع دوائر الحرية يساعد المجتمعات العربية في عمليات توطين أليات وقيم مجتمع المعرفة. ففي هذا الإطار بالذات، ونظراً لأن منظومة الإصلاح السياسي في الوطن العربي تبني منذ عقدين من الزمن الجيل الثالث من مفرداتها في الإصلاح، وذلك بعد فشل مشروع النهضة في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات

القرن العشرين وبخاصة في مصر، ثم فشل الجيل الثاني من مفردات الإصلاح التي تبلورت بعد هزيمة 1967، فإن النخب السياسية العربية قد اتجهت في نهاية القرن الماضي لإعلان مفردات أخرى، تروم بواسطتها بناء نوع من الانتقال الديمقراطي متفق عليه، بهدف تخطي مظاهر التراجع والخلل السائدتين في كثير من مظاهر الحياة السياسية العربية.

وإذا كانت بعض النماذج العالمية تشير إلى عدم وجود ارتباط عضوي وسببي بين الإصلاح السياسي وإقامة مجتمع المعرفة، فإن ذلك لا يعني أن الإصلاح السياسي غير ضروري، بل إنه، يعد عاملاً مساعداً ومحضراً في عمليات الإبداع وتملك القيم والمكاسب الجديدة، هذا إذا لم نقل إن الحرية هي الوجه الآخر للمعرفة (انظر الفصل الثاني).

وقد أكد تقرير اليونسكو عن مجتمعات المعرفة على أهمية تجديد الأمكنة العمومية الديمقراطية في مجتمعات المعرفة، مما يكشف عن أن معضلة الإصلاح الديمقراطي في تصور محرري التقرير المذكور معضلة كونية. ذلك أن إصلاح النظام السياسي الديمقراطي مطروح أمام الجميع، بما في ذلك من تصورنا دائماً رسوخ تجاربهم في الديمقراطية (اليونسكو، بالفرنسية، 2005).

وفي هذا السياق، أبرز ذلك التقرير أهمية الديمقراطية التقنية، مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من تقنيات المعلومات في مجال الممارسة السياسية. ويندرج هذا الموقف ضمن الشكوك الكثيرة التي أصبحت تثار في موضوع عدم ملاءمة نظام الحكم الديمقراطي لمجتمعات ما بعد الحداثة، حيث يرى بعض الدارسين أن ما تبقى من عمر الديمقراطية في أوروبا قصير، مستنديين في هذا الموقف إلى التناقضات الداخلية والخارجية للدول الموسومة بكونها ديمقراطية، علاوة على تراجع المرجعية الأخلاقية والقيود الجديدة التي أصبحت توضع أمام الحريات داخل هذه المجتمعات بعد أحداث سبتمبر/أيلول المعروفة (سانت ماري، بالفرنسية، 1999).

وإذا كانت الملاحظات السابقة تخص ما يجري في العالم المتقدم، فالمشكلة في الوطن العربي تتعلق أساساً بلزوم مواصلة العمل من أجل توسيع حزمة الحريات وأبجدياتها (عزمي بشارة، 2007). ودخل هذا الأفق، عالج تقرير اليونسكو 2005 المسألة الديمقراطية في

الدول العربية، مؤكداً أهمية مواصلة الجهد بلوغ مرمى الإصلاح السياسي، مما يفيد بأن مطالب الإصلاح في الوطن العربي لا مفر منها، وهي معركة مركبة، بحكم أنها تواجه تحديات عديدة.

## مجتمع المعرفة وإشكالية الهوية

تكشف التحولات الجارية في العالم نوعاً من التزامن بين تشكل مجتمعات المعرفة وبروز ظاهرة العولمة. فلا يمكن الفصل بين حركة العولمة والانفجار المعلوماتي وانعكاساته الاقتصادية والمعرفية المختلفة. وآليات العولمة اليوم تحكمها أنظمة الشبكات، وتوجهها شبكة الشبكات التي ترعاها عن بعد المؤسسات المالية العالمية، بهدف ضبطها وترتيب معالمها حتى لا تحدث انفلاتات تخل بتوازاناتها، خصوصاً وأن الدولة تحولت في أعين الليبراليين الجدد إلى عامل إعاقة تعرقل

عمل السوق وتشل حركته (ألبيير، بالفرنسية، 1991).

تعتمد حركة عولمة العالم على البعد المعلوماتي، باعتباره الفاعل الأبرز في عملية التمييط الجارية في العالم. ذلك أن الاقتصاد المعرفي الجديد لا يشتغل في مكان، ولا يحده موقع بعينه. ومن هنا يحصل الترابط بين العولمة والمعلومة. لكن هذا الترابط، الذي تلعب فيه القوى الكبرى المملوكة لخزائن ورموز المعرفة الدور المركزي، يطرح تحديات جديدة أمام المجتمعات التي تقع في أدنى سلم مرتكزات ومؤشرات مجتمع المعرفة. وقد توقف أمام هذا الأمر بالذات مانويل كاستلز، منطلقاً من أن عصر الشبكات يولد أنماطاً جديدة من الصراع ذات طابع معرفي، تتحدد بين منطلق الهوية والمنطق المعلوماتي المنضت والمتفجر (كاستلز، بالفرنسية، 1998) و(نور الدين أفاية، ورقة خلفية للتقرير). صحيح أن الصراع، في عمقه، ما زال حول

الإطار 1-6

## المعرفة في زمن العولمة

القيم. فواقع الأمر أن الثقافة العربية الراهنة ليست ثقافة متجانسة كل التجانس، وإنما هي ذات نظم ثقافية عدة، فثمة النظام الثقافي الديني، والنظام الثقافي الوطني، والنظام الثقافي الليبرالي. والنظام الأول - مجسداً في "الرؤية السلفية" بجملة أشكالها ولكن بدرجات متفاوتة - هو الذي يشدد على سمة التعارض مع قيم الثقافة الكونية، أما النظامان الآخران فلا يذهبان هذا المذهب، إذ هما يتوجهان إلى قبول مشروط لوجوه النظام الثقافي الكوني. فممثلو "الإسلام الحضاري" والقوميون العرب من المسلمين والمسيحيين، والاشتراكيون الإنسانيون والقطاع الأوسع من العلمانيين والليبراليين لا يترددون في قبول المبادئ الأساسية للثقافة الكونية، بشرط أن ترد إلى حدود هنا وحدود هناك. وفي هذا السياق، يسود الاعتقاد بأن ما تقتدر إليه الفضاءات العربية جميعاً هو على وجه التحديد هذه القيم التي تزعم الثقافة الكونية أنها وحدها الداعية إليها. والحقيقة أن الخلاف الأبرز بين الفضاء الليبرالي الجديد العولمي وبين الفضاء العربي في جملة تجلياته يدور حول مسألتين الحرية والنفعية. فهذان المبدآن اللذان يسودان فلسفة الثقافة الكونية هما اللذان في صورتها الفجة المغالية - أعني المتطرفة - يبدوان ثقلي الوطأة في السياقات العربية على وجه العموم. بيد أنه لا يتعذر إعادة توجيههما بحيث يبدق تدقيقاً خاصاً في معنى الحرية وبعيداً تحول النفعية من دلالتها "الفردانية" إلى دلالة اجتماعية يمكن أن يدل عليها مصطلح "المصلحة". أي أن تحول من الفردانية النفعية إلى المجتمعية المصلحة. ويمكن أن تخضع مفهوم الديمقراطية - وهو أحد أبرز القيم التي ينسبها النظام الثقافي الكوني لنفسه - أيضاً إلى توجيه مماثل بحيث يؤخذ بالديمقراطية "الجماعية" الموافقة لاحتياجات المجتمعات العربية بدلاً من الديمقراطية الليبرالية الموافقة لمطالبات الرأسمالية الجديدة في الغرب الأمريكي على وجه العموم. ومثل هذا التحول المطلوب قد اتجه إليه فريق واسع من مفكري الغرب الليبرالي نفسه.

تتقاطع "قوة المعرفة" اليوم مع "وطأة الانتشار الثقافي الكوني". فالعولمة، إن لم تكن هي الثقافة، إلا أنها بكل تأكيد جزء أو وجه من وجوهها. وليس يغيب عن بال أحد أن كل شفة ولسان تخوض منذ سنوات في ما أطلق عليه ظاهرة (العولمة)، وفي آثار هذه العولمة على "الهوية الثقافية" والشخصية الثقافية.. وعلى وجه التحديد "الثقافة العربية" وخصوصيتها. وليس ثمة من شك في أن "النظام الثقافي الكوني" الذي تشيعه العولمة بفعل الأدوات الإعلامية الحديثة المتقدمة التي تضع كل واحد منا في قلب العالم بأسره، يمثل ريحا قوية تطرق أبوابنا وتعبّر حجرات بيوتنا وتُردد في ثنايا عقولنا وتحرك حساسيتنا الجمالية والعاطفية ولم يقصّر كتابنا وباحثونا وإعلاميوننا في وصف الظاهرة وفي رصد آثارها وأشكال تأثيرها وفعلها. وبالطبع غرد لها بعضنا من منطلق ليبرالي جديد، وأكبرها بعضنا الآخر من منطلق القيم الدينية أو التراثية أو القومية. بيد أن النظر العقلاني الواقعي يقول لنا بصراحة إننا في إطار معطيات العصر الحالي وفي سياق أوضاعنا السياسية والاقتصادية والثقافية لا نملك إلا أن "نعيش" هذه الواقعة وأن نتقلب بين ظهرائها، وذلك بغض النظر عن المسوغات التي تساق من باب القبول، أو تلك التي تساق من باب الشجب والرد. على أنه يتحتم أن تتمثل هذا "العيش" تمثلاً واعياً نقدياً. ورأس هذا التمثيل أن نعلم أن النظام الثقافي الكوني، المصاحب للعولمة، يستند إلى رؤية ليبرالية جديدة تتقوم بثلة من القيم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية التي تنشرها قوى التواصل والاتصال، ووسائل الإعلام الحديثة عبر الحدود والفضاءات المحلية فيكون من فعلها أن تعيد تشكيل وجودنا الثقافي وهويتنا الخاصة. والحقيقة أن قيم الحرية والديمقراطية والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان التي تتقوم النظام الثقافي الكوني، والتي يرى فيها بعضنا خطراً لاحقاً على ثقافتنا وهويتنا وخصوصيتنا، لا يتمثل فعلاً هذا الخطر إلا في حدود فهم ما لهذه الهوية الثقافية، وتمثل ما لهذه

المصدر: فهمي جدعان، 2002. رياح العصر. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت. ص 16-18.

الثروة والقوة، لكنه يحتوي أيضا على مظاهر معقدة من بينها صراع المعلومات والهويات والثقافات.

إن التقابل بين الهويات الثقافية المتنافرة في عالم سريع التوالم، يدعونا إلى توضيح بعض الظواهر، بحكم أن العرب طرف في جبهة المعارك المنتشرة في أكثر من مكان، داخل صيرورة العولمة التي تتحرك في اتجاه رباعي: (1) التضخم المتواصل لرأس المال المعلوماتي، (2) التطور المتسارع للكشوف التقنية، (3) إرادة القوة السياسية الهادفة إلى السيطرة على العالم،

(4) وضع العالم في قالب ثقافي واحد، حيث تقوم ثورة تقانة المعلومات بالدور الداعم لهذه التوجهات والخيارات التي تروم امتلاك المعرفة والقوة والنفوذ.

إن كل حديث عن

تداعيات مجتمع

المعرفة على الهوية

والثقافة العربية

يفضل أن مجتمع

المعرفة في الأساس

يتطلب عقلانية في

التدبير الاقتصادي،

ويستند إلى بناء

اجتماعي مؤطر

بثقافة عصرية،

وقدرات كبيرة على

التواصل مع العالم

الخارجي

الإطار 1-7

### التنوع الثقافي واللغوي، والهويات الثقافية المحلية

مقتطفات من إعلان مبادئ جنيف 2003 في موضوع بناء مجتمع المعلومات

التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق المعتمدة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات.

ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة، ونشره والحفاظ عليه، مع إيلاء الاهتمام اللازم بتنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى - التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية - بلغات وأنساق متنوعة النفاذ، لأن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم سكان المناطق الريفية والنائية والهامشية.

إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الذات وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على الاستفادة من التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

والسؤال المطروح هنا هو: كيف يمكن المحافظة على الثقافة الوطنية واللغة الأم؟ بل كيف نعيد التفكير في دلالات الهوية أمام التدفق المنهمر من شبكات الترميم المعلوماتي والاقتصادي، التي ملأت علاماتها التجارية والثقافية مدن العالم بل وقراء كذلك؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال لابد من الإشارة إلى أن الحديث عن الهوية يعتبر في نظر البعض مجرد حلم أو حنين جميل، في زمن لا يعترف إلا بمنطق التنافس والمردودية وتطوير الإنتاج؛ زمن يتجه فيه البحث لرسم الخرائط الهندسية للأسواق القادمة والبضائع المهيأة لملء هذه الأسواق، ومراكمة ثروات أخرى في مسلسل اقتصاد المعرفة، الذي تجاوز كل التوقعات التي كانت ترسمها خطط الاقتصاد المادي في عقود القرن الماضي.

إن الاستخدامات المتداولة لمفهوم الهوية في سياق الصراعات الراهنة تكشف التباس الكلمة، كما تكشف أننا أمام مفردة تستخدم بكثرة في أزمنة الحروب، حيث تكون الأطراف المتخاصمة في حاجة إلى رسم ملامح محددة لبعضها البعض قصد الإعداد للمواجهة، أما الوقائع التاريخية فتشير إلى أنه لا وجود لهوية مغلقة وتامة. ومعنى هذا أن التقاء الهوياتي مجرد وهم، لأن منطق السوق يحتم القبول بقدر من الترميم الصانع لمصير العالم (كمال عبد اللطيف، 2003). وهنا يقف العالم أمام مفارقة. فالمنظمات الدولية تتبنى في مؤتمراتها ولقاءاتها مفردات التضامن والتشارك واحترام الهويات والاختلاف، والنظر إلى التنوع كمصدر غنى، إلى غير ذلك من المفردات التي ترد في معالجاتها لإشكالات الهوية والعولمة؛ ومقابل ذلك يمارس اقتصاد المعرفة وثورة المعلومات اختراقا عنيفا ومدمرا لكل الثقافات والاقتصادات المحلية. فهل نحن أمام تمويهات تسكت عن الطابع المصلحي المتحكم في العلاقات الدولية؟

وفي هذا السياق، يبدو أن التفكير في سبل التواصل مع عصر المعلومات يجب ألا يغفل مبدأ الاستعانة بمنافع التقنيات الجديدة. وهذا التفكير يُعد أقرب إلى الفعل القادر على بناء موقع محدد، في عالم تحكمه مؤسسات تتجاوز النوايا والأحلام وتستفيد من عثرات الماضي لبناء الحاضر وصناعة غد أكثر انفتاحا على مكاسب المعرفة الإنسانية في الحاضر والمستقبل (جعيط، بالفرنسية، 1978).

والخلاصة أن كل حديث عن تداعيات مجتمع المعرفة على الهوية والثقافة العربية يغفل أن مجتمع المعرفة في الأساس يتطلب عقلانية في التدبير الاقتصادي، ويستند إلى بناء اجتماعي مؤطر بثقافة عصرية، وقدرات كبيرة على التواصل مع العالم الخارجي. فهل تستطيع المنطقة العربية الانخراط في مجتمع المعرفة من هذا الباب؟ وهل تستطيع إدراك أن شراء تقنيات الرفاه بالمال لا يصنع مجتمع المعرفة، ولا يهيئ المرتكزات التي يكون بإمكانها تركيب البيئة التمكينية القادرة على بناء اقتصاد المعرفة، بحكم أن معركة المعرفة في مجتمعاتنا معركة مركبة وشاملة مما يتطلب في الأساس مزيداً من توطين فكر العقلانية والتاريخ والتوير والنقد في فكرنا المعاصر؟

### اللغة العربية أمام تحديات تقنيات المعلومات

وما يقال عن الهوية يسري على اللغة العربية، بحكم الترابط بينهما. ذلك أن استمرار قصور اللغة العربية أمام تحديات مجتمع المعرفة، وبخاصة في مجال تقنية المعلومات، يضاعف مظاهر الخلل في اللغة، ويمارس عمليات في العزل اللغوي الذي يكشف درجة عجز الوسائط اللغوية عن تطوير أدواتها في العمل والإنتاج.

ومن الضروري، عند الحديث عن الإصلاح اللغوي، أن نشير إلى أمرين اثنين: أولهما الموقف "العدمي" من اللغة، الذي يتحدث عن موت اللغات والثقافات المحلية بحكم أن العالم يتعولم. هذا الموقف لا ينتبه لأهمية التنوع اللغوي والثقافي في عالم مركب ومتناقض المصالح والأهداف. بل إنه لا يستوعب أن الدفاع عن الكونية المفترضة، مرهون بأدوار الجميع في عمليات البناء والتركيب. أما الأمر الثاني، فيتمثل في "النقاش السياسي والأيدولوجي" في واقع اللغة العربية، وهو، في الأغلب الأعم، نقاش يغفل جوهر الموضوع، المتصل بواقع المؤسسات التعليمية. كما يغفل وضع تدريس اللغات وكفاءات المدرسين والدارسين في ميادين التواصل والتعبير والكتابة. ولهذا السبب يتجه النقاش لتركيب مواقف سياسية، مسنودة بدعامات عاطفية عاجزة عن رؤية المآل الذي آل إليه اللسان العربي، في غياب استراتيجية لغوية محددة ومعلنة.

وإذا كان واقع التعدد اللغوي داخل مجتمعاتنا يستوعب موروثات موصولة بتاريخنا وورثتنا في معالجة إشكاليات اللغة العربية، فإن إغفال الكلفة التي نؤديها مقابل ذلك يعني مضاعفة التقصير في مجال المبادرة بإطلاق مشروع حازم في موضوع إصلاح اللغة العربية، وتأهيلها للحاق بمجتمع المعرفة. ومن المهم، في هذا السياق، التذكير بأن قواعد اللغة لا تتحول في اللغات المبدعة إلى كوابح، بل يفترض أن تولد إمكانية إنشاء القواعد البديلة للقوالب العتيقة، بحكم ما يستدعيه الإبداع من عمليات في تجديد الأنساق اللغوية، وهو ما لم يحصل في تاريخ اللغة العربية إلى يومنا هذا. فعلى الرغم من التحويرات الطفيفة التي حصلت في مجال تداول وكتابة اللغة العربية منذ عصر النهضة العربية، ظلت لغة الضاد مكتفية على وجه العموم بالقيم والمفردات المحفوظة من أزمنة العصور الوسطى، وكأن كل الذي حصل ويحصل في مجال تطور المعرفة والعالم لا يعنينا، ولا يعني الوسائط التواصلية في التعامل مع العالم ومنتجاته الجديدة (سعيد يقطين، ب، ورقة خلفية للتقرير).

لقد تطورت اللغة العربية في القرن الماضي قياساً بما كانت عليه في أزمنة سابقة، وساهم التطور الملموس في مجالات الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي في بناء صيغ جديدة لم تكن معهودة في نظامنا اللغوي القديم. كما أن تزايد حجم الكتب والمطبوعات، وتزايد القنوات الفضائية والمحطات الإذاعية وغير ذلك من الوسائط المعروفة، منح العبارة العربية كفاءات جديدة في مجال الإمساك بالموضوعات، ومقاربتها بأليات جديدة في التعبير والتركيب. كما لعبت الكتب المدرسية والسينما والرواية العربية أدواراً هامة في باب توسيع الحساسيات اللغوية وجعلها قادرة على ترجمة الانفعالات والعواطف والنزعات النفسية والاجتماعية المعاصرة.

وحصل أمر آخر في مجال تطوير بعض جوانب العناية باللغة العربية في مجال الإعلاميات بالذات، حيث يمكن العثور على برمجيات تقدم المكتبة الإلكترونية العربية، وضمنها موسوعات وكتب محققة، إلى جانب دروس في تعليم العربية لمختلف الفئات العمرية. ولا تعفي هذه الإشارات الإيجابية من الإقرار بالتردي الذي ما فتئت تعرفه اللغة العربية، وهي تراقب التحديات العديدة التي تولدها تقنية المعلومات وثورة

### تطورت اللغة

### العربية في القرن

### الماضي قياساً بما

### كانت عليه في أزمنة

### سابقة، وساهم

### التطور الملموس في

### مجالات الإعلام

### المكتوب والمسموع

### والمرئي في بناء صيغ

### جديدة لم تكن

### معهودة في نظامنا

### اللغوي القديم

المعرفة. فكيف تواجه اللغة العربية تحديات العولمة المعلوماتية؟ (راجع الفصل الرابع). يخلط الذين يتصورون اللغة في صورة نسق مغلوق ومكتمل بين قواعد مرحلة محددة من مراحل نضوج نظام معين في لغة بعينها، وبين صيرورة اللغة المترتبة عن نظام استعمالها المنتج والمولّد للمعرفة، والمبدع للقواعد المطابقة لمسارها المتطور، ونظامها المتحول، وأرصدتها الرمزية المتجددة. ولاشك في وجود عوامل معينة تدفع إلى النظر إلى اللغة بمعيار الكمال، من بينها النظرة العاطفية والنظرة السكونية اللاتاريخية. ومن هنا تبرز أهمية محاصرة النظريتين معا لأنهما تساهمان في إفقارها وتحنيطها.

يتضمن الموقف العاطفي من اللغة مجموعة من القيم المعرفية التي تتطلب المراجعة، مثل كمالها المطلق، وتقييدها المغلوق. وفي الموقفين معا، يتم إغفال أن اللغة العربية، مثلها مثل باقي اللغات في العالم، تتطور وتتراجع وتلحقها أعراض التحول التي تلحق الوسائط والرموز الثقافية في التاريخ.

إن علل اللغة العربية ناتجة عن الإهمال الذي عرفته في العقود الأخيرة، حيث تعاني أغلب الدول العربية من غياب سياسة لغوية واضحة في مجال إصلاح الأداء اللغوي. ولن تسترد العربية مكانتها إلا عندما تتبلور سياسة في الإصلاح اللغوي تتيح لها ممارسة الأدوار التي يفترض أن تقوم بها في الإدارة والاقتصاد، في التجارة والمقاولات، ومختلف مظاهر الحياة العصرية التي تنخرط فيها، ونصنع في قلبها شروط وجودنا في عالم متغير (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003).

إذا اعتبرنا اللغة هي الوعاء الحافظ والناقل للثقافة والمعرفة، فإننا نرى أن مشاكل اللغة لا تقبل الارتجال ولا الاستعجال، بل تقتضي، أولاً وقبل كل شيء، بناء خيارات معرفية بمعايير الاجتهاد والإبداع، لننتقل بعد ذلك إلى مرحلة بناء المؤسسات وبلورة البرامج، ثم مراكمة التجارب والخبرات، في تنمية اللغة العربية وتطويرها، خصوصاً ونحن نعيش في زمن لن يتردد في نسيان اللغات التي لا تستجيب لآليات الإبداع والإنتاج والتطوير. وهذه الآليات تعد اليوم عنواناً بارزاً في المشهد اللغوي الكوني، حيث تتبارى أربعة آلاف لغة سائدة في العالم، لتتمتع منها أربعة عشر لغة فقط بالحضور الفاعل والمنتج داخل شبكة اللغات الكونية

تفاقت تحديات  
اللغة العربية في  
ضوء ثورة المعلومات  
وانفتاح دروب  
مجتمع المعرفة

إن أبرز صور الخلل  
القائمة في واقع  
المرأة العربية في  
المجالات المرتبطة  
بمجتمع المعرفة  
تتمثل في نسبة  
الأمية العالية بين  
الفتيات والنساء،  
إضافة إلى النسب  
المنخفضة لالتحاق  
المرأة بمراحل  
التعليم المختلفة،  
وبخاصة التعليم  
العالي

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003). وقد تفاقت تحديات اللغة العربية في ضوء ثورة المعلومات وانفتاح دروب مجتمع المعرفة، وأصبح واقع أدائها الراهن لا يقضي بلزوم تميمتها وتطويرها فحسب، بل يستدعي بناء لغات جديدة داخل اللغة، كما هو عليه الحال في كل اللغات التي تتخبط في أداء متفاعل ومبدع في مجتمع المعرفة. ولا يستبعد أن تكون المسألة ذات طبيعة سياسية، إضافة إلى المعطيات التاريخية والبنوية، التي أصبحت بفعل الزمن جزءاً من بنية اللغة، وغدت تستدعي أعمالاً نقدية جادة تنقلنا من اللغة إلى الفكر، أي تنقلنا إلى نقد الذهنيات المتحجرة.

إن ربط اللغة العربية بمجتمع المعرفة يعزز من مكانتها، ويتيح لها إمكانية تطوير وسائلها ورموزها وأنظمتها (نبيل علي ونادية حجازي، 2005). وتاريخ تشكل اللغة العربية ينبئ بوجود قدرات كامنة، ينبغي الآن إطلاقها بهدف اختراق الحواجز وكسر العوائق التي عملت على تمييطها في قواعد مطلقة. وهذان الأمران، القدرات الذاتية للغة، وتقنيات مجتمع المعرفة، يمنحان اللغة العربية فرصة لتجاوز الركود المهيم عليها. وهما معا في حاجة إلى إرادة واعية ورؤية ملهمة واستراتيجية شاملة. وهذا شأن سياسي، كما أنه خيار تقني يناط بأهل الاختصاص، من أجل وضع قواعد وآليات جديدة تستجيب لاحتياجات عصر المعرفة. ولا ريب أن فرص النجاح ممكنة، شريطة الاهتمام بمتطلبات العصر وأسئلة التحول التي يطرحها مجتمع المعرفة (راجع الفصل السادس).

### مجتمع المعرفة والمرأة العربية

سجلت المرأة العربية نجاحات ومكاسب مهمة داخل المشهد الاجتماعي العربي مقارنة مع أوضاعها في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين. إلا أن هذه المكتسبات لا تكافئ دورها الفعلي والمطلوب داخل المجتمع، ولا تعادل في الوقت نفسه روح القيم التي يتجه مجتمع المعرفة لبنائها، بهدف تطوير دور المعرفة في التنمية الإنسانية الشاملة.

إن أبرز صور الخلل القائمة في واقع المرأة العربية في المجالات المرتبطة بمجتمع المعرفة تتمثل، في المقام الأول، في نسبة الأمية العالية بين الفتيات والنساء، إضافة إلى النسب المنخفضة لالتحاق المرأة بمراحل التعليم

### حرية المرأة مفتاح متعدد الأبعاد

إن وضع حد لحرمان المرأة من الفرص المتساوية مع الرجل يشكل مسألة أساسية في انخراط المرأة في مجتمع المعرفة. إنه يطرح تمكين المرأة باعتباره منظومة متكاملة يتداخل فيها القانوني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، لوضع حد للفجوة الرقمية المتعددة الواجهات، ولتأسيس شروط مواطنة متعددة الأبعاد، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. والانطلاق من التعليم كمحرك أساسي لمجتمع المعرفة لا يبدو بنا إلى حصر تمكين المرأة في حدود التعليم كقطاع من القطاعات الأساسية، لأن التعليم لن يكون ذلك المحرك إلا إذا تعاملنا معه باعتباره حقاً وحرية، وله امتدادات وتقاطعات لا على مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: رقية المصدق. "المرأة العربية ومجتمع المعرفة". ورقة خلفية للتقرير.

”إن وضع حد  
لحرمان المرأة من  
الفرص المتساوية  
مع الرجل يشكل  
مسألة أساسية في  
انخراط المرأة في  
مجتمع المعرفة“

رقية المصدق

في الأمر أن التعليم، بوجه عام، يعد بالنسبة للمرأة العربية مدخلاً مناسباً لمقاربة أحوالها في علاقتها بمشروع مجتمع المعرفة. ويتطلب إطلاق طاقات الحرية والإبداع للبنات والنساء العربيات إعداد بيئات تمكينية متعددة، بما في ذلك البيئة الأسرية والمجتمعية التعليمية والتربوية والثقافية، لمحاصرة صور التمييز بين الجنسين، وبناء ما يمنح التفوق والتميز للنساء في دوائر التنمية والمعرفة والحياة العامة. ولعل هذا الخيار، على الرغم من صعوبته، يؤهل المجتمع العربي لتوسيع دوائر الرفاه البشري، ويمنح الأجيال الجديدة من البنات فرصاً أكبر لتعزيز كرامتهن داخل المجتمع.

ولا بد من التأكيد هنا على أن بحث مكانة المرأة في مجتمع المعرفة يقتضي الانتباه إلى الطبيعة المعقدة للموضوع. فقضية عدم المساواة بين الرجال والنساء قضية تاريخية ممتدة، والتفكير في زحزحة التمييز يعني المساهمة في تغيير كثير من الموازين الدقيقة التي تحولت إلى مسلمات غير قابلة للزحزحة (كمال عبد اللطيف، 2006). ويستلزم ذلك الحذر والجرأة في آن معا في مواجهة هذا الإشكال؛ الحذر في بناء المعطيات وتشخيصها، والجرأة في تركيب التصورات القادرة على خلخلة سلوكيات وقناعات عدم المساواة التي صنع لها المجتمع الإنساني القواعد والقوانين والثقافات الضامنة لاستمرارها (رقية المصدق، ورقة خلفية للتقرير). ولا بأس في هذا الشأن من رفع شعار: ”لا مجتمع للمعرفة

المختلفة، وبخاصة التعليم العالي، مقارنة مع حضور الرجال في مراحل التعليم المختلفة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

صحيح أن الحضور العربي في مجتمع المعرفة ما يزال في بداياته، وما يزال بدون إستراتيجية محددة وموحدة، حيث تُهدر كثير من الطاقات بسبب سوء التدبير وغياب وضوح الرؤية والهدف، إلا أن مكانة المرأة في سلم هذا الولوج المتردد والمتعثر تظل في كل الأحوال أدنى من مكانة الرجل. من هنا، تبرز أهمية الموقف المركب في خيار لا يريد أن يستبعد المرأة من مشهد المعرفة، حيث يقتضي الأمر العمل في أكثر من جبهة من جهات التمكين والنهوض لتجسير الفجوات العديدة التي تضع النساء في مستوى أدنى من الذكور داخل المجتمع.

وقد أثار تقرير اليونسكو ”نحو مجتمعات المعرفة“ 2005 موضوع علاقة المرأة بالعلوم، وكشف ضعف حضورها، إضافة إلى قلة حضور مختلف فئات المجتمع الإثنية والدينية والشرائح الاجتماعية المهمشة، وكذلك الشباب. ويصدق ذلك، في تصور التقرير المذكور، على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تفهم أزمة تعليم العلوم للنساء كمؤشر على اللامساواة بين أفراد النوع الاجتماعي. وفي هذا السياق، بادر التقرير المذكور إلى الدعوة إلى دعم مبادرات لتعميم تعليم العلوم على كل أفراد النوع الاجتماعي دون تمييز. وإذا كانت ظلال النزعة الوضعية واضحة في مقاربة ذلك التقرير، فإن المهم

لا مجتمع للمعرفة  
بدون النساء

بدون النساء“.

ولتحويل هذا الشعار إلى واقع، يتوجب تعزيز ما تراكم من نجاحات داخل التجربة الإنسانية، حيث إن التعليم يعد قاطرة مركزية في موضوع تهيئة النساء كفاعل منتج في مجتمع المعرفة. ويوجد في التاريخ الحديث نوع من الإجماع على أهمية التعليم في حياة المرأة، وفي نهضة المجتمع. كما تحتوي أدبيات الإصلاح النهضوي العربي نوعاً من الربط بين التعليم والعمل، ودورهما معاً في الحد من دونية النساء في مجتمعنا. وقد خصصت اليونسكو 2007 تقريراً عن علاقة تعلم العلم والتكنولوجيا بالبعد الجنساني، وخلصت فيه إلى مجموعة من التوصيات، أبرزها:

1. توسيع مشاركة المرأة في المهن العلمية والتكنولوجية والبحث العلمي.

2. بناء الوعي العام في موضوع القضايا المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والبعد الجنساني.

3. زيادة حجم البيانات التي يتم جمعها في هذا المجال، لتعزيز البحث وبناء السياسات المناسبة للفجوات القائمة (اليونسكو، 2007 أ).

في مختلف الدول العربية، تمارس الضغوط السياسية والثقافية والإكراهات الاجتماعية قيوداً مضاعفة ومركبة، مما يعزز دوائر التقليد والمحافظة، ويؤيد خيارات مناقضة لخيارات العدالة والمساواة والحرية.

وتعكس آثار هذه القيود على مختلف البنى في المجتمع، وتساهم في تأجيل مشروع إقامة مجتمع المعرفة، المفتوح على خيارات مادية ورمزية بلا حدود. وقد تَصَمَّن التزام تونس الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (الأمم المتحدة، 2005)، اعترافاً واضحاً بما أطلق عليه ”وجود فجوة جنسانية داخل الفجوة الرقمية داخل المجتمع“، ودعا إلى المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة من أجل التغلب على تلك الفجوة<sup>3</sup>.

لا شك أن أحوال المرأة عموماً، والمرأة العربية على وجه الخصوص، قد عرفت مظاهر عديدة من التمييز، بسبب توظيف تقنية المعلومات لأليات جديدة في رسم صور نمطية ودونية عن المرأة، كما هو سائد في كثير من وسائل الإعلام وشبكة الإنترنت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005). إلا أن تقنية المعلومات نفسها تستطيع أن تقدم بدائل مقاومة لكل مظاهر التمييز الاجتماعي، في

حال توافر البيئات والمؤسسات الضامنة لبناء مجتمع المواطنة المعرفية الذي يقوم على المساواة في تملك قوة المعرفة، مما يضع البشرية على طريق الإبداع والرفاه.

## تقنيات المعلومات والفضاءات الافتراضية

نفترض أن الذين يسمون عصرنا بعصر المعلومات يريدون إبراز مرتكز تقنيات المعلومات في عملية تشكل مجتمع المعرفة. ذلك أن الإيقاع الذي عرفه تغلغل العلم وتقنياته في حياة المجتمعات البشرية منذ الثورة الصناعية الأولى والثانية، بلغ اليوم حدوداً قصوى في تقنيات المعلومات. وترتب على ذلك؛ في قلب الحياة الفردية والجماعية، وفي مجتمع المعرفة بالذات؛ نتائج لا نستطيع ضبطها ولا التكهن بالآفاق التي فتحت في مختلف مظاهر الوجود.

نحن نعيش اليوم في مطلع القرن الواحد والعشرين وفي إطار التلاحم الحاصل والمتزايد بين الإنسان والآلة. ويكشف لنا ذلك أننا في عصر التكنولوجيا وتجلياتها بامتياز، حيث لم يعد بإمكان الإنسان أن يستغني عن كثير من مكاسبها ومنجزاتها. وقد شمل هذا الحضور الكاسح للتكنولوجيا وأدواتها وآفاقها مختلف مظاهر الإنتاج داخل المجتمع. ولا يتعلق الأمر بتقنيات المعلومات واقتصاداتها الجديدة والقديمة، التي اتخذت في المقاولات المعلوماتية سمات المظهر التقني الغالب، سواء في التأسيس أو في التأطير، أو في مجالات التدبير والبحث عن الأسواق، بل إن الأمر تجاوز هذا القطاع المتخصص في المعرفة إلى قطاعات أخرى في مجالات متعددة كالبينة وقطاع التعدين والصناعات الكيماوية. ويتجه العمل اليوم لبناء المزيد من الفضاءات البحثية الجديدة بوسائل جديدة. ويتجلى ذلك في تطوير تطبيق تقنيات المعلومات لبناء منظومات الإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية والتكنولوجيا الحيوية والوراثية وتكنولوجيا الفضاء، والإلكترونيات الدقيقة، والبيوتكنولوجيا وتطبيقاتها الجديدة في تشخيص ومعالجة الأمراض، وفي تحلية المياه. كما يتجلى في تعزيز الإنتاجية في المجال الزراعي، وإنتاج وتحويل الطاقة، حيث يروم الإنسان معرفة الطبيعة والسيطرة عليها، للتمكن من تركيب ما يمنحه القوة الذاتية

## تَصَمَّن التزام تونس

الصادر عن القمة

العالمية لمجتمع

المعلومات اعترافاً

واضحاً بما أطلق

عليه ”وجود فجوة

جنسانية داخل

الفجوة الرقمية

داخل المجتمع“،

ودعا إلى المساواة

بين الجنسين،

وتمكين المرأة من

أجل التغلب على

تلك الفجوة

نعيش اليوم في

مطلع القرن الواحد

والعشرين في إطار

التلاحم الحاصل

والمتزايد بين

الإنسان والآلة

## الافتراضي مساءلة للراهن.

الراهن. ولكي يصبح الافتراضي راهنًا يكون عليه أن يواجه صعوبات ويحل مشاكل، يكون عليه أن يجدد ويبدع. الممكن مركب من حلول، أما الافتراضي فمن إشكالات (...).

أن تغدو المقابلة افتراضية، على سبيل المثال، هو أن تصبح الأبعاد المكانية والزمانية للعمل إشكالا قائما على الدوام، ومسألة لا تفك تطرح، عوض أن تكون حالة قارة. فبدل أن تكون حلا، تغدو مشكلا، أو مركبا من المشاكل. تغدو المقابلة افتراضية إذا لم يعد مركز ثقلها مجموعة قارة من المؤسسات ومن مناصب الشغل ومن جداول الزمن، وعندما تصبح حركة تنسيق تعيد بصفة مسترسلة ومتباينة توزيع الأبعاد المكانية والزمانية لمجموعة العمل بدلالة إكراهات ما تفتأ تتجدد.

ليست الافتراضية إذا انتقلا من واقع إلى ممكنات، وهي ليست بالأولى إلغاء للواقع، وإنما هي إعادة نظر في المفهوم التقليدي للتحديد والهوية، وإقحام للممكن "داخل" القائم؛ إنها خلعة للراهن.

المصدر: عبد السلام بنعبد العالي، 2008. في الانفصال. دار توبقال، الدار البيضاء. ص 58

يبدو أن نقل اللفظ الفرنسي virtuel إلى اللغة العربية استمد من استعماله في مجال البصريات، حيث تقابل الصورة الافتراضية الجسم الواقعي الذي يوضع أمام المرآة، تلك الصورة التي يفترض قيامها على بعد يعادل بعد الجسم عن المرآة، والتي يفترض أنها مصدر الأشعة التي تنعكس أمام المرآة فتوهمننا بوجود صورة عنا.

هذا النقل من مجال البصريات حمل معه معاني ظلت مرتبطة بالمفهوم الافتراضي، من حيث أنه أقرب إلى الافتراض والوهم والخيال، ومن حيث أنه يقابل الواقع ويعارضه.

صحيح أن الأصل الاشتقاقي للفظ الفرنسي يحيل إلى الوجود بالقوة في مقابل الوجود بالفعل، إلا أن الافتراضي ليس مجرد وهم وخيال، وهو ليس حتى مجرد إمكان، فهو يختلف عن الإمكان مثلما يختلف الراهن عن الواقع. ذلك أن الممكن، كما يقول دولوز، يكون جاهزا في انتظار التحقق؛ إنه على كامل الاستعداد لكي يتحقق، لذا فهو ساكن قار. الممكن يقابل الواقع، أما الافتراضي فيقابل

المساعدة على بلوغ الرفاه الإنساني، باعتباره ركيزة من ركائز الحياة الكريمة.

واللافت هنا أن الإبداع في المجالات التكنولوجية لم يعد يحتاج إلى وقت طويل، كما كان عليه الحال في الثورتين الصناعيتين الأولى والثانية. ففي التقنيات الجديدة مقدمات للتطوير المتسارع. لكن الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود وتكاتفها، كما يحتاج إلى بنية مؤسسية مساعدة، مثل ما أصبح يعرف بالمختبرات الجماعية، التي تمارس العمل نفسه في أمكنة مختلفة، وتضبط إيقاع عملها في البحث عن طريق التواصل والتكامل بالوسائل التي تتيحها تقنيات المعلومات. وذلك هو ما يقلص من هُدْر الجهد والطاقة والثروة، ويمنح مشروع التعاون والتكامل في مجال الابتكار فرصا جديدا لتطوير إمكاناته.

تضعنا نتائج الثورة المذكورة أمام كثافة عالية في الإنتاج، كما تضعنا أمام عمليات تقويض متواصلة للعلاقات المتوارثة عن الثورة الصناعية الأولى والثانية، إلا أنها في الوقت نفسه، تجعلنا أمام حالات متواصلة من التوتر واللايقين، فكل ما هو صلب يتبخر في الهواء، والأفكار والاكتشافات العلمية الجديدة تصبح قديمة قبل نضوجها ورسوخها.

وثمة من يرى أن التقنية مجرد تطبيقات للعلم وللمعرفة العلمية على وجه الخصوص. وقد تعزز هذا الاعتقاد بربطها بالمرودودية، حيث تم النظر إلى التقنية في تجلياتها الآنية، باعتبارها مجرد وسيلة لتحقيق مكاسب ومنافع محددة، ولهذا يتم دائما الدفاع عن استيراد التقنيات لأنها مجرد وسائل محايدة فحسب. ولا يقتصر هذا الموقف من التقنية على الفكر العربي، فهو موقف متداول في الفكر الغربي أيضا، حيث ظل كثير من فلاسفة الغرب يقفون الموقف نفسه من التقنية. ولم تصبح التقنية مسألة فلسفية بحد ذاتها إلا منذ وقت قريب. ذلك أن "الألة معرفة" (هايدغر، بالفرنسية، 1958)، والآلية، بمعناها المعاصر، ليست مجرد تطبيق للعلم، إلا بمقدار ما فيها من حسابات. إنها تستوعب نظرية ما، وتعمل على تشخيصها. والمعرفة التي بفضلها اتخذت الممارسة شكلا أليا هي الرياضيات. والعلم ذاته لم يصبح رياضيا إلا بارتباطه بإرادة المعرفة، واتجاهه للسيطرة على الطبيعة.

أصبحت التقنية اليوم، إذن، مظهرا من مظاهر الوجود، وغدا عصرنا "عصر التقنية"

بالفعل. وترتبت على التقنيات الصانعة لكثير من مظاهر حياتنا تجليات متنوعة أبرزها: توحيد أنماط العيش والتفكير، تصنيع النشاط التقني والثقافي والسياحي؛ اجتثاث المكان والزمان، فقدان الشعور بالقرب؛ الاستهلاك الزائد، التخطيط والبرمجة؛ استفاد الثروات الطبيعية، وتشكيل مدخرات هائلة من الطاقة. ففي هذه المظاهر والسمات ما يحدد دور التقنية في التمييط والتوحيد، وفيها ما يكشف في الوقت نفسه عن الملامح الكبرى لأسئلة جديدة نحن مدعوون لبنائها وبناء مقترحات لإيجاد حلول لها (عبد السلام بن عبد العالي، ورقة خلفية للتقرير).

لقد أصبحنا نعيش في خضم ثورة تقنية جديدة. و شمل مفعول هذه الثورة أنظمة الحياة والمعرفة، مما ولد ازدهارا لا مثيل له في المجال المعرفي. ذلك أن التقنية الرقمية أنتجت، كما هو معروف، حوامل جديدة للتخزين المعرفي، تتمتع بقدرات في الجمع والتخزين يبدو أنها لانهائية. كما أن اكتشاف الإنترنت مارس تحولا انقلابيا في قدراتنا الذهنية، المتمثلة في التذكر

## أصبحت التقنية

## اليوم مظهراً من

## مظاهر الوجود،

## وغدا عصرنا

## "عصر التقنية"

## بالفعل

وحسن تبصر.

## مجتمع المعرفة ومشروعية مدونة أخلاقية جديدة

ترتبت على الطفرة التكنولوجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية، مجموعة كبيرة من القضايا المعقدة أبرزها تأثير هذه الطفرة على منظومة الأخلاق ومستقبل القيم في المجتمعات البشرية. وإذا كانت منظومات القيم الإنسانية تتفاعل مع التحديات التي يفرضها التحول والتطور عبر التاريخ، فإنها تضيق نتيجة التحولات الصانعة لوقائع وإشكالات جديدة، حيث يتطلب الأمر إنجاز عمليات في التكيف والتأقلم، لضبط مسيرة التحول في علاقاتها بأنظمة القيم.

ومن المؤكد أن المسألة الأخلاقية تزداد في مجتمع المعرفة تعقيدا. وقد تظهت في مستويات عديدة من أوجه الحياة المليئة بالتناقضات وأشكال الصراع الجديدة، كالتساؤل حول المساواة داخل النوع الاجتماعي، وقضايا العمالة المهاجرة والهجرة، ومواجهة الإرهاب والعنف والفساد والجريمة المنظمة، وخصوصا على شبكات الانترنت، حيث وتتشأ جرائم جديدة من قبيل الغش المصري، اختراق البيانات الشخصية، التصوير غير المشروع وتداعيات العوالم الافتراضية إلخ، تقع في قلب مجتمع المعرفة، وتولد عبر اختراق أنظمتها ورموزه.

يضاف إلى كل ذلك ما فجرته الثورة العلمية من قضايا مرتبطة بمستجدات الهندسة الوراثية (اليونسكو، بالفرنسية، 2005)، حيث أصبحت البشرية أمام إشكالات أخلاقية لا نجد في مدونات القيم القديمة تصورات تساعد على مواجهتها وإيجاد الحلول المناسبة لها (مركز أوروبا والعالم الثالث، بالفرنسية، 2007). إن أخلاق التعامل مع البيئة، التي أصبحت جزءا من منظورنا الجديد للعالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007 ج)، وأخلاق النظام المعرفي الجديد، يستدعيان بناء مضامين جديدة لمفاهيم الحرية والمساواة والأمن والثقة، وهي المفاهيم التي استوعبت في الماضي دلالات محددة، وتقضي الآن إعادة بنائها في ضوء مستلزمات التحول الجاري في مجتمعات المعرفة. صحيح أن هناك إجماعا في بيانات

والتمثل والإبداع. إلا أن الاعتماد المتزايد على الآلة والاستعانة بها دائما في لحظات التذكر، يضاعف في نظر البعض قدرات الذاكرة التي تحافظ على وظائفها بالاستعمال، وتبدأ في فقدان جزء من هذه الوظائف في حال الترك، واللجوء إلى البدائل الآلية الحافظة لسجلات هائلة من المعارف، تتجاوز قدرات الذاكرة الطبيعية. وفي هذا الإطار، ينشأ في مجتمع المعرفة نوع من التخوف من الأشكال الجديدة للتقنية وآثارها على مهاراتنا النفسية، وقدرتنا في العمل.

ونحن لا نستطيع فصل المعرفة عن القوة. ولا بد من الانتباه هنا إلى أن الطفرة التكنولوجية الصانعة لجوانب هامة مما أصبح يعرف بالواقع الافتراضي، تتيح للذين ينخرطون فيها تملك وسائل جديدة للسيطرة على العالم. "فالولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي، وهما معا يملكان النصيب الأكبر والأوفر من تقنيات المعرفة، يراقبان كل الدورات والدوائر الكونية الجارية في العالم. إنهما يراقبان الدورة المالية، دورة الحركة الاقتصادية، الدورة الإعلامية والمعلوماتية، دورة انتقال المعارف والخبرات، دورة حركة الجيوش والمعدات الحربية. كما يراقبان الداخل والمخارج الإستراتيجية، ويتحكمان في الأسواق العالمية، وأسواق المواد الأولية وأسواق المنتجات الصناعية، وكذلك أسواق الفرجة والتسلية وعوالم التعلم الافتراضي، بل إنهما يعملان على إحداث نوع من التتميط الأحادي للعالم في مستوى السلوك واللباس والذوق" (محمد سبيلا، 2007).

لا نرسم هنا صورة لإخطبوط متخيل، بل نقرأ في تجليات ما يجري بفعل الثورة التكنولوجية الحاصلة والمتواصلة في كثير من مظاهر عالم في طور التشكل، عالم نتوقع جوانب من صور حدوثه، وتغيب عنا جوانب أخرى. فقدراتنا على الإدراك العام واستخلاص النتائج المحتملة أصبحت محدودة، في عالم عرف إيقاع التغيير فيه درجات لم يعد بإمكاننا الاستجابة السريعة لها. ولعل الأمر يقتضي أن نواصل الحذر في علاقتنا بالتقنية، من أجل إنجاز عمليات في الترتيب الجديد لعلاقتنا بذاتنا، وبوسائطنا الجديدة في عالم نحن صانعوه، إلا أن إيقاعه يتجاوز سرعة تمثنا فنصبح من ضحاياه، وبخاصة عندما لا نتدبر أمورنا بما يقتضيه الأمر من يقظة وحكمة

لا نستطيع فصل

المعرفة عن القوة

ترتبت على الطفرة

التكنولوجية التي

عرفتها المجتمعات

الإنسانية، مجموعة

كبيرة من القضايا

المعقدة أبرزها تأثير

هذه الطفرة على

منظومة الأخلاق

ومستقبل القيم في

المجتمعات البشرية

المؤسسات الدولية الهادفة إلى تأطير جوانب من التحولات الجارية، على ربط مجتمعات المعرفة بمنظومة القيم الإنسانية الأساسية، في الحرية والمساواة والعدالة والتضامن، وكذلك احترام التنوع الثقافي. وصحيح أيضا أن هذه القيم مثبتة في مواثيق حقوق الإنسان المتتابعة، مما يمنحها صفة القاعدة المركزية في مدونة القيم الجديدة، إلا أن ما يدعو إلى السؤال هو: هل يمكن الاكتفاء بالدلالات والدعوات الواردة في نص وروح هذه المواثيق الحقوقية، أم ينبغي العمل على استيعاب المتغيرات الناشئة تحت تأثير ثورة المعرفة والمعلومات، وذلك من أجل بناء قيم مطابقة لما يجري؟

لقد منحت الدلالة الفلسفية المتوارثة في عصر التنوير قيمة محددة للمفردات الأخلاقية، لكن لا يمكن التفكير والعمل بقيم القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في بداية الألفية الثالثة من التاريخ. إن مجتمع المعرفة يمارس عمليات في التجاوز البناء، من خلال خلق آفاق وطموحات جديدة تتطلب بناء مدونات القيم الحقوقية

الفردية والجماعية، بمضامين مناسبة لصور التحول الجارية على أرض الواقع. فالمسافة الفاصلة بين الدلالات المتوارثة وبين ما يقع من انفجار معلوماتي وتحول معرفي وثورة متصاعدة، في مجال الكشوف العلمية الدقيقة وفي حياة الإنسان، تدعو لبلورة دلالات جديدة مستوعبة لروح التغيير ومنطق التحول المعرفيين (عبد الرزاق الدوّاي، ورقة خلفية للتقرير).

لا مفر من اقتراح مشروع مدونة جديدة لأخلاقيات مجتمع المعرفة. وقد أطلقت اليونسكو عام 2007 مشروع مدونة في هذا الباب. وقبل تقديم جملة من التصورات في باب الدفاع عن هذه المشروعات الجديدة، وإبراز أهم مقوماتها بحكم أننا معنيون بذلك في إطار الإيمان بالتواصل مع العالم، من المهم تقديم عملية جرد لأهم المكاسب المتحققة في هذا المجال، والتي تتطلب تطويرها التجاوب مع التحديات والأسئلة التي تطرحها مجتمعات المعرفة (اليونسكو، بالفرنسية، 2007). لقد شكل إعلان "الحق في التنمية"

## الإطار 1-10

### الجيلوم فتح جديد في مجال المعرفة

بمستوى الحياة. فدخلنا العصر الجينومي يعني، في أفضل أحواله، زيادة الفلال الزراعية وتحسينها وتطهير البيئة الطبيعية من المبيدات الحشرية من خلال شبكة تجارية عالمية، واستعدادا لهذا التحول تحتاج المجتمعات البشرية إلى إعادة النظر في المفاهيم الاقتصادية والحدود الجيو-سياسية للأوطان، مما قد يشمل فهما جديدا لدور الحكومات وعلاقتها بالأفراد ودور المؤسسات الدولية. والمجتمع الجينومي الجديد يهدف، فيما يهدف إليه، إلى معالجة المرض قبل وقوعه، وتحول الدواء من سمته العامة إلى الصفات الشخصية المناسبة للمخطط الجينومي للفرد، علاوة على الإمكانيات النظرية حاليا لتوفير قطع الغيار البشرية المأخوذة من الفرد المريض نفسه. ومن دون ريب، فإن الاقتراب من بعض هذه الإنجازات يحمل في طياته طبا جديدا وتعلينا طبيا مختلفا، ورعاية صحية لا تتوافر أسسها في الوقت الراهن. كما أن ارتفاع معدلات الأعمار وإمكان القضاء الجزئي على أمراض الشيخوخة يعنيان زيادة أعباء المجتمع البشري إزاء المسنين، وتغير الخارطة العمرية في المجتمعات المعاصرة، مما ينعكس بدوره على مجالات الحياة الأخرى، فضلا - بالطبع - عن الكواييس المحتملة للعصر الجينومي، المتمثلة في اللعب المتعمد في المخطط الجيني للبشر، وصولا إلى عمليات الاستساخ البشري، بما يحمله ذلك من مضامين علمية وأخلاقية وقانونية، بل وحتى كارثية.

مشروع الجينوم هو في جوهره استشفاف ورسم للمعلومات التي تحتويها الخلية، التي تتكون من 23 زوجا من مجلدات للكائنات التي تتكاثر جنسيا، مثل الإنسان، وعدد أقل من ذلك للكائنات الأخرى. هذه المجلدات من المعلومات للخلية الواحدة تعطينا الرواية الكاملة لصفات هذا الكائن الجسدية والنفسية والعقلية، وتمثل الأساس الذي نبني عليه التخمين (إلى درجة اليقين في بعض الأحيان) حول الصيرورة الطبيعية لهذا الكائن (...)

ومما يضي الأهمية على مشروع الجينوم أنه يمكن من رسم الخارطة الوراثية للكائن الحي وهو في رحم أمه، وقبل أن يتشكل جنينا كاملا، الأمر الذي يترتب عنه معرفة الخلل في حروف وكلمات وفقرات وفصول الرواية الوليدة قبل تسليم الأصل للمطبعة، وتعديل الخلل الممكن تعديله والتنبؤ بالخلل غير القابل للإصلاح في ظل التقانات الطبية المتوافرة.

نحن، إذن، على عتبة فتح جديد يفتح آفاقا رحبة أمام الجنس البشري، وسيكون السمة الغالبة للقرن الواحد والعشرين، بدرجة تقوى التطورات في العلوم الطبيعية والتقانات المرتبطة بها في القرن الماضي (...)

إزاء هذا الفتح الجديد، تجد المجتمعات البشرية نفسها مجبرة على إعادة النظر في قيمها الأخلاقية ومبادئها الاقتصادية لوضع التشريعات المناسبة للحد من غلو الإنسان في عدوانيته من ناحية، ولتوجيه دفة هذه الاكتشافات نحو رفاهية المجتمع والارتقاء

المصدر: مصطلحي معرفي. "البحث عن الكمال البشري". مجلة "عالم الفكر". المجلد 2 العدد 35. ص 10-11.

## لا مفر من اقتراح

### مشروع مدونة

### جديدة لأخلاقيات

### مجتمع المعرفة.

### وقد أطلقت

### اليونسكو عام 2007

### مشروع مدونة في

### هذا الباب

## شكل إعلان

### "الحق في التنمية"

### نقطة نوعية في سياق

### المواثيق الدولية

لا تعادل وعود

المجتمع الدولي،

في موضوع مجتمع

المعرفة، حجم ما

يجري من تعميق

وترسيخ للفجوات

القائمة بين

مجتمعات الشمال

ومجتمعات الجنوب

ينبغي أن يتجه

الجهد الإنساني

الجماعي نحو بلورة

مدونة أخلاقية،

مستوعبة لروح

المدونات القديمة،

ومستوعبة قبل كل

شيء للمتغيرات

الجديدة، التي

فجرتها ثورة غير

مسبوقة في فضاءات

المعرفة وشبكات

التواصل المعاصر

الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1986 نقلة نوعية قوية في سياق المواثيق الدولية، وبخاصة في دعامة الرامية إلى ضمان تكافؤ الفرص في موضوع الوصول إلى الموارد الأساسية، المتمثلة في التعليم والصحة والغذاء والسكن والعمل والتوزيع العادل للدخل. وقد تعزز هذا الإعلان بوثيقة ثانية تضمنها إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان سنة 1993، التي أضافت إلى الحقوق الواردة في الإعلان الأول الاعتراف بالديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بحكم الترابط القائم بينها، حيث يعزز كل منها الآخر.

إن البيانات المذكورة لم تكن سهلة التحقق، فقد استغرق العمل في إعدادها بالصورة التي تبلورت بها، ما يزيد على أربعة عقود من التداول. وينبغي التمعن في المؤشرات الفعلية التي تعكسها مظاهر الصراع الحاصلة في العالم. فهذه المعطيات تعبر عن تحويل مضامين البيانات إلى أفعال، وهي تصنع نمطاً من العلاقات التي تتضمن مفارقة كبرى، تتمثل في التقابل الموجود بين إعلانات المبادئ والتوقيع عليها من جهة، وما يجري فعلياً على أرض الواقع من جهة أخرى.

عند معاينة ما يجري من صراع عنيف في الواقع، يحق إذن القول بأن وعود المجتمع الدولي، في موضوع مجتمع المعرفة، لا تعادل حجم ما يجري من تعميق وترسيخ للفجوات القائمة بين مجتمعات الشمال ومجتمعات الجنوب. ذلك أن إشكالية التفاوت تصنع اليوم وقائع رمزية تمارس بدورها عمليات سيطرة رهيبية على منافذ وأبواب المعرفة، أي أنها تمارس عمليات التهميش والعزل والخنق، مما ركّب ويركّب مزيداً من التباعد بين دول العالم، وبخاصة بين العالم الغني والعالم الذي ما يزال في طور النمو.

إن الموقف الرسمي في بعض الدول المتقدمة ما زال غامضاً؛ فهو يتحدث أكثر من لغة ويستخدم معايير مزدوجة، ولا يجد في ما يصدر عنه من مواقف أي تناقض، ويساهم بذلك في توليد صور أخرى من العلاقات غير المتكافئة في العالم. وقد شخص هذه المسألة بكثير من الدقة تقرير اليونسكو 2005 عن مجتمعات المعرفة. كما أن الإعلان العالمي حول التنوع الصادر عن اليونسكو عام 2001 اعتبر حماية التنوع الثقافي حقاً من حقوق الإنسان، ودعا في الوقت

نفسه إلى النظر إليه كمطلب أخلاقي ينبغي احترامه.

تطرح مكاسب مجتمع المعرفة، إذن، أسئلة عديدة لا مفر من المشاركة العربية في إيجاد مخارج لها. فهل يتجه العالم اليوم ليكون مجرد ضحية لثورة تكنولوجية ناعمة وعاصفة، ثورة يصعب إيقاف أو تحويل مجاريها؟ هل نستمر في التفكير في مجتمعات المعرفة بوسائل في النظر ومنظومات في الأخلاق لا تكافئ ما حصل في العالم من تغير؟

وعلى سبيل المثال، فالموضوع الذي يفجره سؤال الأخلاق في مجتمع المعرفة بدقة أكبر هو مسألة حدود الابتكار في مجالات البيولوجيا وعلوم الحياة. فاكشاف الجينوم، الذي يعد اليوم من أكبر مكاسب العلم والتكنولوجيا، دفع البعض إلى إعادة إطلاق ما يعرف بالانتقاء الجيني، وذلك في إطار "النزعة الليبرالية لتحسين النسل البشري"، حيث يتم التفكير في مجموع الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الحيوية وفتوحاتها المتسارعة، في مجال المساعدة على إنجاز تشخيص مبكر للجيني المخضب صناعياً، قبل زرعه في الرحم (هابرماس، بالإنجليزية، 2001). وفي هذا السياق، فإن فرنسيس فوكوياما يعالج في كتابه "عواقب الثورة البيوتكنولوجية"، علاقة الثورة الجديدة في التكنولوجيا الحيوية بمنظومة القيم، مبرزاً أهمية الموضوع، وضرورة إيجاد قواعد محددة لتوجيه مساراته (فوكوياما، بالإنجليزية، 2002).

ينبغي، إذن، أن يتجه الجهد الإنساني الجماعي نحو بلورة مدونة أخلاقية، مستوعبة لروح المدونات القديمة، ومستوعبة قبل كل شيء للمتغيرات الجديدة، التي فجرتها ثورة غير مسبوقة في فضاءات المعرفة وشبكات التواصل المعاصر. إن جيلاً جديداً من الجرائم والتناقضات الأخلاقية يواكب الثورة الحاصلة، ويحدد جوانب من تداعياتها. ويتجلى ذلك في الكثير من القيم المزدوجة التي تتحكم في نمط العلاقات الدولية، مما يتطلب العمل الجماعي لبلوغ عتبات من التوافق والتوازن، الصانع والضامن لعلاقات دولية أكثر إنسانية. وفي هذا الإطار لا بد من التشديد على أن التأطير الأخلاقي الجديد لمجتمعات المعرفة، يقوي الأمل في بناء عالم إنساني أكثر ازدهاراً، وخاصة عندما تحتل فضيلة التضامن وفضيلة التقاسم، المسنودتين بالتشارك والتواصل،

الأرضية الداعمة للآمال والتطلعات الإنسانية الكبرى.

## خلاصة

إن عملية ضبط مفهوم "مجتمع المعرفة" ومرادفاته ليست بسيطة، وعمليات الإحاطة بالمفاهيم الموصولة به ليست متيسرة. وقد طرحت عملية التركيب المنجزة في هذا الفصل جملة من التشخيصات التي ساهمت في الاقتراب من المفهوم وترعرعته، وإجراء عملية ترجيح واعية تطلبت القطع مع أمرين: الأول، الإيحاءات الدلالية الموروثة من مفردة المعرفة قديماً، والثاني، الإيحاءات الوضعية الشائعة التي تربط المعرفة بالعلم والتقنية وحدهما. وما تبقى بعد ذلك جاء في صورة إثباتات منحت القطبين التكنولوجي والاقتصادي ما تمنحه المرآة للواقف أمامها. ذلك أن مجتمع المعرفة القائم على الابتكار يصنع مجموع تجلياته الجديدة بفعل ومفعول التطور التكنولوجي وتطور الفاعلية النظرية الإنسانية، ويصب في مرمى توسيع خيارات الإنسان.

لقد استُبدل الترادف في المفاهيم المتداولة بالتفاعل، بحكم أنه يعين بصورة أفضل روح العلاقة القائمة بين المفردات، التي تنتظم في إطارها خطابات مجتمع المعرفة. وكان لا بد من وقفة نقدية مع النزعة الوضعية الكمية والمنحى التحديتي في صيغه الحقوقية والسياسية من أجل تفكيكهما والكشف عن أبعادهما الأيديولوجية والوقوف على بعض مفارقاتهما وتناقضاتهما مع الواقع. كما تم توسيع دلالة المفهوم بالاستعانة بمقتضيات الواقع المعرفي العربي. وعالج محور إشكالات مجتمع المعرفة عيناً من أهم الأسئلة المطروحة كتلك المتعلقة بالهوية واللغة والتقنية، واللامساواة داخل النوع الاجتماعي، والتحديات القيمة والأخلاقية، علاوة على سؤال المشاركة السياسية والإصلاح الديمقراطي في الواقع العربي. ولهذه الأسباب، اعتبرنا أن تعزيز طريق تملك مجتمع المعرفة في الوطن العربي لا ينفصل عن مطلبي النهضة والتنمية الإنسانية، وهي المرامي البعيدة لهذا التقرير. وكان الهدف من كل ذلك بلورة تصور عربي في هذه الموضوعات والإشكالات؛ تصور يجمع بين تشخيص المعطيات والمؤشرات والتفكير

فيها بحكم الطبيعة المعقدة والمركبة لموضوع مجتمع المعرفة.

إن إقامة مجتمع المعرفة لا يتم عبر نقل التقنية فحسب، أو الاكتفاء باستهلاكها، ولا يكون بقبول الأمر الواقع وبصورة تابعة، أو الاكتفاء بتسليح المعرفة. فالانخراط المنتج والمبدع إنما يكون ببناء رؤية شاملة في الموضوع؛ رؤية لا تغفل أن السلع والأدوات المعرفية والتقنيات تُخفي قيماً وتصنع قيماً أخرى، وأن التطور الذي نسعى إليه يتطلب الكثير من المعرفة واليقظة والوعي.

ولعل ولوج باب المعرفة، الذي يشكل سمة العصر الكبرى، يعني أن العرب مطالبون بتحقيق خطوتين في الآن نفسه: خطوة التصالح مع الذات، بتشخيص عللها وأوجه عطالتها، وخطوة التصالح مع العالم، بالانخراط في التعلم من منجزاته ومكاسبه. والخطوتان معا تستدعيان كثيراً من الجرأة والشجاعة، وهما معا مطلوبان في صناعة التاريخ.

إن العرب مطالبون

بتحقيق خطوتين في

الآن نفسه: خطوة

التصالح مع الذات،

بتشخيص عللها

وأوجه عطالتها،

وخطوة التصالح مع

العالم، بالانخراط

في التعلم من

منجزاته ومكاسبه

- 1 ونقصد بالتشبع المعرفي هنا ما يشير إلى غياب الحدود الضابطة للدلالة في المفهوم، وتكون المفاهيم في بداية تشكلها داخل حقل معرفي معين دون عتبة التشبع، بحكم جدتها وانتفاء التوافق بين مستعملها. ويحصل التشبع بفعل تراكم عمليات الاستعمال، كما يحصل بفعل الإجماع على الدلالة بين أهل الاختصاص والمهتمين. وينبغي هنا أن لا نربط التشبع المعرفي بالانغلاق أو الثبات، ذلك أن للمفاهيم حياتها وصور تبلورها، حيث تتنوع الدلالة وتستقر، ثم تصبح مفردة في سجل المعرفة داخل الإطار الذي وظفت فيه.
- 2 الموقع الإلكتروني [http:// www.michelcartier.com](http://www.michelcartier.com) وكذلك ورقة خلفية للتقرير لإدريس بنسعيد.
- 3 وثيقة التزام تونس، البند 23.